



الجلسة ٥٠٨٢

الجمعة، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٣٠

نيروبي

الرئيس:	السيد دانفورث (الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد دنيسوف
	إسبانيا السيد يانيس - بارنوفو
	ألمانيا السيدة مولر
	أنغولا السيد غسبار مارتنس
	باكستان السيد أكرم
	البرازيل السيد ساردنبرغ
	بنن السيد أديشي
	الجزائر السيد بعلي
	رومانيا السيد موتوك
	شيلي السيد مونيز
	الصين السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا السيد دلا سابلير
	الفلبين السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير إيمير جونز باري

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يواصل مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وينعقد مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2004/903، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد أثناء مشاورات المجلس السابقة.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار. وإذا لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار على التصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، ألمانيا، أنغولا، باكستان، البرازيل، بنن، الجزائر، رومانيا، شيلي، الصين، فرنسا، الفلبين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع، بوصفه القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة مولر (ألمانيا) (تكلمت بالانكليزية): إننا

نرحب بمبادرة المجلس بعقد جلسة بشأن السودان هنا في المنطقة، ونرحب أيضا باتخاذ المجلس لهذا القرار في هذه المناسبة الخاصة جدا.

إن الهدف الرئيسي لجلستنا في نيروبي، وهدف هذا القرار أيضا، هو دعم محادثات السلام السودانية التي تجرى هنا في المدينة. ونود أن نشجع الأطراف على الانتهاء منها وتوقيع اتفاق سلام شامل في أقرب وقت ممكن، على الأقل قبل نهاية هذا العام. ويسعدني القول إن جميع أعضاء المجلس يتفقون على هذه النقطة.

إن الاستكمال الناجح لمحادثات نيفاشا للسلام بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان لن يضع حداً لأحد أقدم صراعات أفريقيا وأكثرها دموية فحسب بل قد يسهم أيضا في حل الصراعات الأخرى التي ما زالت تعصف بالسودان وشعبه.

ولكننا مقتنعون بوجوب معالجة هذه الصراعات الأخرى، وأبرزها الصراع في دارفور، حتى وإن كان قدر كبير من الاهتمام يتركز - وبحق - على مساعدة محادثات نيفاشا على إحراز التقدم. ولكن ما لم تُحل الصراعات الأخرى تلك فلن تسنح الفرصة لسلام دائم في السودان.

ولذلك من الأهمية بمكان، في رأينا، أن نذكر كلا الجانبين في صراع دارفور. بمسؤوليتهما عن احترام وقف إطلاق النار وحقوق الإنسان. ومن الضروري أن نذكرهما الآن - وليس بعد بضعة أسابيع، عندما يكون بضعة آلاف من السكان قد قُتلوا أو لقوا حتفهم نتيجة للتشريد في دارفور.

ولسوء الطالع، أثبتت التطورات في شهر تشرين الأول/أكتوبر أن المشاكل الأمنية والإنسانية في دارفور، رغم التحسن، قد تفاقت وعرضت حتى المزيد من الناس للخطر.

على معالجة كلا الصراعين في القرار الحالي. فهذا يبعث رسالة واضحة مفادها أن المجتمع الدولي مستعد لمساعدة جميع أطراف الصراع في السودان على بناء سلام مستدام وحل سياسي شامل. ويذكرها بأن التقدم المحرز في جزء من السودان سيتبدد إذا سُمح باستمرار المعاناة في أجزاء أخرى. وهي على وجه الخصوص إشارة بأن المجتمع الدولي لن يقف مكتوف الأيدي إذا استمرت انتهاكات حقوق الإنسان والفظائع في دارفور.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): لقد أسعد وفدي كثيرا أن مجلس الأمن قرر العودة إلى أفريقيا بعد كل هذه السنوات العديدة وأنه قرر الاجتماع في مدينة نيروبي المضيفة هذه، فأثبت بذلك الأهمية الكبرى التي يعلقها على قارتنا والاحترام والتقدير اللذين يكنهما لكينيا، التي تقوم بهذا الدور الهام جدا في تسوية العديد من الصراعات في أفريقيا، وكذلك لكل الزعماء الأفارقة الذين مافتوا يعملون بتصميم وتفان منذ سنوات عديدة الآن لتشجيع الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية.

ولدينا أمل حقيقي في أن تكون هذه الجلسات المنعقدة في أفريقيا بشأن مشاكل أفريقيا نافعة لأفريقيا ومجلس الأمن، الذي سيعود إلى نيويورك بعد يومين متتاليين من المحادثات المكثفة جدا والتفاعل ولديه فكرة أفضل عن الحقائق الأفريقية، وبالتالي سيتمكن من معالجتها بقدر أكبر من الحكمة والتواضع.

إن اعتماد مجلس الأمن بالإجماع لنص متوازن وبناء تطور إيجابي أعتقد أنه ينبغي أن نرحب به جميعا. ولعله مؤشر على أن الحكمة الأفريقية ألهمت مجلس الأمن.

لقد انضمت الجزائر إلى توافق الآراء، في القرار الذي اتخذناه للتو، لأن مجلس الأمن أظهر حكمة كبيرة بتأييده لعملية الحوار الإيجابي والانخراط مع الأطراف المعنية، هذا إلى

فما زال المدنيون في دارفور يتعرضون للاعتداءات أو القتل أو الاغتصاب. وأقدمت أطراف سودانية على ترحيل اللاجئين بالقوة.

إننا نرحب بالتوقيع على اتفاقات أبوجا. وسيرصد المجتمع الدولي عن كثب تنفيذ أطراف الصراع لتلك الاتفاقات.

ووفقا للقرار الذي اتخذناه للتو، ترى ألمانيا أنه يتحتم وقف انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور. ويتعين على جميع أطراف الصراع أن تفي بالتزاماتها. فيتعين على الأطراف المتمردة أن تحترم اتفاق وقف إطلاق النار وأن توقف على الفور اعتداءاتها على المدنيين ومنظمات حقوق الإنسان. كما يتعين على الحكومة السودانية أن تفي بالتزامات التي وقعت عليها مرة أخرى في أبوجا، بما فيها الالتزامات المتعلقة بميليشيا الجنجويد.

ويجب أيضا على الحكومة السودانية أن تتخذ خطوات حاسمة لإنهاء حالة الإفلات من العقاب التي ما زالت تعم دارفور. ومن شأن إخفاقها في ذلك أن يستلزم ردا حازما من المجتمع الدولي. مرة أخرى، إن إنهاء الإفلات من العقاب أمر حيوي للتطور السلمي في دارفور. ولهذا تم تفويض لجنة التحقيق بتحديد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، بغية ضمان محاسبة المسؤولين عنها.

وتنظر ألمانيا إلى العمل المستمر للجنة التحقيق باعتباره ذا أهمية قصوى وتحث الحكومة السودانية وجميع الأطراف على دعم عمل اللجنة.

إننا نعلم أن جميع الصراعات في السودان معقدة جدا. كما نعلم أن هناك روابط عديدة بينها، ولذلك من الصعب تخيل إمكانية وجود سلام في جزء من البلد عندما تكون انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة في أنحاء أخرى من السودان. وبالتالي، نقدر كثيرا موافقة جميع أعضاء المجلس

ومن المهم أيضا أن القرار يركز على الحاجة إلى وضع حد للهجمات والأعمال الوحشية في دارفور، ويذكر الأطراف بأن أحكام القرارات السابقة ما تزال اليوم سارية المفعول. ويتاب الحكومة البريطانية قلق بالغ بشأن الوضع الأمني في دارفور. فأمن المواطنين في دارفور هو، بالدرجة الأولى، مسؤولية حكومة السودان. لكن على المتمردين أيضا مسؤولية مباشرة عن الهجمات الأخيرة، كما أوضحنا مرارا. ومنتظر من الحكومة والمتمردين تنفيذ التزاماتهما الواردة في البروتوكولات الإنسانية والأمنية، وصياغة الآليات والجدول الزمني الرامية إلى وضع حد للهجمات على المدنيين الأبرياء في دارفور، وإلى تحقيق تحسينات مباشرة في الوضع الأمني. وينبغي ألا يفسر أحد هذا القرار بأنه يقلص من التزاماتهما وواجباتهما، الواردة في قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) و ١٥٦٤ (٢٠٠٤). ونحن نفسر هذا القرار بأنه يحدد التزام المجلس بضممان تنفيذ جميع الأطراف في دارفور لالتزاماتها. ونذكرها بالتدابير التي يمكن اتخاذها بموجب المادة ٤١ من الميثاق بحق الأطراف التي تخل بالتزاماتها. ونتوقع تحسنا سريعا في الوضع الأمني والإنساني في دارفور.

وهذا هو ثالث قرار يتخذه مجلس الأمن هذه السنة بشأن السودان. وهو بحق في ذلك لأن الوضع في السودان كان ولا يزال يمثل تهديدا للأمن والاستقرار الدوليين في المنطقة. ويحتاج المجلس إذا إلى أن يبقى ممسكا بزمم هذه القضية، ومستعدا لاتخاذ تدبير أكثر حزما لفرض تنفيذ هذا الاتفاق إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

وما فتئت المملكة المتحدة تدعم جهود حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان للتوصل إلى اتفاق سلام شامل، بموجب عملية نيفاشا. ونسلم بأن هذا الاتفاق أساسي للتطور السياسي في دارفور والتعديلات التي ستطرأ على الحكم في أرجاء السودان. غير أن السلام الدائم لا يمكن أن يتحقق من دون وضع نهاية فعلية للصراع وعدم

جانب مواصلة الحزم واليقظة في نهجنا. فلقد شرع المجلس في استخدام سلطته ومصداقيته لضمان إحلال السلام في السودان. وانضمامنا إلى توافق الآراء أيضا لأن مجلس الأمن يقدر في هذا القرار الدور الرئيسي الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي في عملية إحياء السلام في السودان ويعرب عن تأييده التام له. وهذا أمر تتأكد صحته نظرا لأن مجلس الأمن يبعث في هذا القرار برسالة قوية جدا إلى جميع الأطراف مفادها أن الأطراف التزمت أمام المأل بالتوصل إلى اتفاق سلام شامل قبل نهاية السنة، يفضي إلى إعادة إعمار البلد.

أخيرا وليس آخرا، يبين هذا القرار حقيقة واضحة وبسيطة جدا، وهي أن السلام بين شمال وجنوب السودان سيقود إلى إمكانية أفضل بكثير لمعالجة المشكلات الأخرى التي يواجهها السودان، كمشكلة دارفور، حيث يشكل الصراع الدائر هناك، وبحق، قلعا بالغا للمجتمع الدولي برمته، ولأفريقيا نفسها بوجه خاص. وقد بدأت أفريقيا، من خلال الاتحاد الأفريقي، بتنفيذ مهمة ثلاثية لم تكن دون جدوى تهدف إلى ضمان احترام وقف إطلاق النار، وإعطاء تطمينات إلى السكان المدنيين، وإبراز الحاجة إلى دفع الأطراف نحو تسوية سلمية للمشكلة في أقرب وقت ممكن.

ونأمل أن يمثل هذا القرار قطيعة مع الماضي، وأن يكون له الأثر الذي يتمناه المجتمع الدولي، في تحقيق عودة السلام والاستقرار إلى كل أرجاء السودان، وتحقيق السلام والوثام لكل السودانين.

السير إمبر جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم

بالانكليزية): إنه لخبر سعيد أن يؤيد مجلس الأمن هذا القرار بالإجماع، وهو القرار الذي يتناول البحث عن سلام شامل في كل أرجاء السودان. ونحن الآن نتوقع من الأطراف أن تحترم الالتزام الذي قطعته للتو، وهو تحقيق هذا السلام بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

التسوية السياسية وإعادة إعمار البلد إلا بعد توقيع اتفاق سلام شامل، لأن هذا القرار الذي اتخذناه للتو لا يوضح ذلك للسودانيين. ويجب على الأطراف الآن تنفيذ جميع التزاماتها، وعلى المجتمع الدولي تخصيص الموارد الكافية لدعم التنفيذ الفعلي لاتفاق السلام المقبل.

إن التقدم الذي حصل مؤخرا في مفاوضات أبوجا، ولا سيما التوقيع على البروتوكولات بشأن المسائل الإنسانية والأمنية، يبعث على الأمل ويجعلنا نتوقع من الحكومة السودانية والتمردين إظهار الإرادة السياسية اللازمة ومواصلة المفاوضات بروح بناءة بغية تحقيق تسوية دائمة في دارفور. والدور الذي يتعين على بعثة الاتحاد الأفريقي للرصد تأديته والذي يجب أن يحظى بالدعم والمساعدة، هو جزء هام من عملية إحلال الاستقرار في ذلك الجزء من السودان. وسيكون وجود البعثة هذه مهما بصورة خاصة في خلق جو من الثقة بين الخرطوم والتمردين. ونرحب باستعداد القيادة السودانية للتعاون البناء مع بعثة الاتحاد الأفريقي، وندعو الجانب الآخر إلى اعتماد موقف مماثل.

ويجب على مجلس الأمن أن يواصل تقديم المساعدة السياسية للجهود الرامية إلى إعادة الوضع في دارفور إلى طبيعته، وضمن تنفيذ الاتفاقات بين السودان والأمم المتحدة. ومن الضروري مضاعفة الجهود الرامية إلى إرساء الأمن في المنطقة وضمن وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. وعلى جميع الأطراف أن تلتزم التزاما دقيقا بمعايير القانون الإنساني الدولي.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): إن

هذا اليوم من أيام مجلس الأمن هو يوم تاريخي جدير بالذكر والثناء. فبعد أكثر من ثلاثين سنة، ها هم جميع أعضاء مجلس الأمن يقطعون آلاف الأميال مرة أخرى ليصلوا إلى قارة أفريقيا ويعقدوا جلسات مخصصة لمسألة السودان، التي أثارت

الاستقرار في دارفور، وفي مناطق أخرى من البلد. ويدعم القرار الذي اتخذناه للتو عملية السلام في نيفاشا والمفاوضات الأخرى، ويبقى المجال مفتوحا أمام دعم دولي أوسع، حالما يتم تنفيذ اتفاق شامل للسلام. لكن تلك الإمكانية مشروطة بالإرادة الحقيقية وبالتعاون الأطراف. ونحن ننتظر منها إراما وشيكا للاتفاقات اللازمة لإنهاء الصراع واختيار طريق التعاون والسلام. والأطراف المانحة الثنائية، كالاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، وغيرهما، مستعدة للمساعدة. أما إذا احتارت الأطراف طريقا آخر فعليها عندئذٍ تحمل العواقب.

السيد دنيسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم

بالروسية): إن اتخاذ مجلس الأمن لهذا القرار بالإجماع يعكس دعم المجتمع الدولي لعملية التسوية السلمية في جنوب السودان، والتي دخلت الآن مرحلة حاسمة. ونرحب بالتقدم المستمر نحو تحقيق التسوية، ونرى أن الحفاظ على السيادة، والوحدة، والسلامة الإقليمية للبلد يمثل شرطا مسبقا لها. والتقدم في مفاوضات نيفاشا بعد أن يُظهر الطرفان الإرادة السياسية اللازمة، يعتمد أيضا، وإلى حد كبير، على دعم المجتمع الدولي، ولا سيما الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) ومنتدى شركائها.

ونأمل أن تنهي حكومة السودان وقيادة الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان المفاوضات بسرعة، حتى يتمكن من توقيع اتفاق سلام شامل في أقرب وقت ممكن، وربما قبل نهاية السنة. ونعتقد أن هذا الاتفاق سيكون له أثر إيجابي على الوضع في البلد برمته، بما في ذلك دارفور.

وكانت تجربة عملية المفاوضات في نيفاشا فريدة، ونعتقد أن باستطاعتنا الاستفادة منها في سياق مفاوضات أبوجا بشأن التسوية في دارفور. ومن الأهمية بمكان أن نوضح للسودانيين أن العالم لن يدعمهم في جهودهم لتوطيد

وبلغت مفاوضات السلام الآن المرحلة النهائية الحرجة، وهناك أمل في أن تكمل بالنجاح.

والوفد الصيني، شأنه شأن الوفود الأخرى، يحدوه أمل صادق وثقة في أن الطرفين سوف يغتزمان هذه الفرصة التاريخية، فيضاعفان من جهودهما ويديان الإرادة السياسية القوية والمرونة بهدف توقيع اتفاق السلام الشامل بحلول نهاية العام.

ولن يمثل ذلك نهاية رائعة لعملية التوصل إلى تسوية مناسبة لمسألة جنوب السودان التي طال أمدها فحسب، بل سيؤدي أيضا إلى حل مشكلة دارفور. ومن شأنه أن يقدم في الوقت ذاته نموذجا للنجاح في القارة الأفريقية ويشجع جميع الأطراف على إنهاء الصراع عن طريق المفاوضات السياسية. وستتجاوز تأثيره العظيم والإيجابي نطاق العملية الجارية بين الشمال والجنوب في السودان.

وينبغي التشديد على أن التوقيع على اتفاق السلام الشامل لن يكون إلا الخطوة الأولى في عملية الشمال والجنوب. وسيكون تنفيذ الاتفاق على نحو شامل وفي مواعيده أكثر أهمية وأكثر مشقة وأكثر تعقيدا. فسيطلب من كلا الطرفين، أي من الشمال والجنوب، مواصلة تنفيذ التزاماتهما بإخلاص، والامتنال للاتفاق. ولكنه سوف يحتاج أيضا إلى مساعدة قوية من المجتمع الدولي.

وترجو الصين بعد التوقيع على الاتفاق وبدء التنفيذ أن تنشر الأمم المتحدة عملية للسلام، وأن يبدأ المجتمع الدولي على الفور مجموعة من البرامج لمساعدة السودان في الإصلاح الاقتصادي والتنمية. وأي ممانعة أو تأخير يمكن أن يكون له أثر سلبي على الجهد الذي يبذله السودان تحقيقا للمصالحة الوطنية. كما أن المجتمع الدولي ينبغي أن يضطلع بأهم مسؤولياته والتزاماته في الترويج للمصالحة السودانية وتحقيقها، وفي صون الاستقرار والتنمية في أفريقيا. وينبغي

قلق جميع الأطراف. وهذا الحدث في حد ذاته تجسيد لدعم مجلس الأمن للمسائل الأفريقية وتشديده عليها وإسهامه فيها.

وقد أصبحت التحديات والمخاطر التي تواجه البشرية في مستهل هذا القرن الجديد أشد تعقيدا، كما أنها تتزايد يوما بعد يوم. ولن يستطيع المجتمع الدولي تحقيق الأمن والسلام بشكل جماعي إلا برص الصفوف وبالتعاون. وبدون الاستقرار والهدوء في القارة الأفريقية، لن يكون هناك سلام وأمن على الصعيد العالمي.

ذلك أن المسائل الأفريقية هي أيضا مسائل عالمية. فجميعنا نتنفس نفس الهواء ونشترك في مصير واحد. وسيؤدي القرار المتخذ في وقت سابق بالتأكيد دورا بالغ الأهمية في مساعدة مفاوضات السلام بالسودان. فقد استمر الصراع بين الشمال والجنوب في السودان أربعة عقود من الزمن. وهو أطول صراع داخلي في القارة الأفريقية. ونجم عنه ما يزيد عن مليوني وفاة وألحق ضررا بالغاً بالشعب السوداني في كل من الشمال والجنوب، ناهيك عن السلام والتنمية في القرن الأفريقي. ولا بد من وضع نهاية لهذه المأساة على وجه السرعة. فحل هذه المسألة بشكل عاجل وفعال يخدم المصالح الأساسية والطويلة الأجل لأهل السودان جميعا. كما أن من شأنه أن يؤدي إلى صون الاستقرار وتحقيق التنمية في منطقة القرن الأفريقي.

وقد قامت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، فضلا عن الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في الجزء الجنوبي من السودان بعمل دؤوب طوال تلك العملية. وأحرزت محادثات السلام بين الشمال والجنوب تقدما ملموسا، أسفر عن اعتماد ستة بروتوكولات وإعلان واحد. واليوم تم التوقيع على مذكرة تفاهم هامة.

في أن تفي جميع الأطراف بالتعهدات والالتزامات التي قطعت بالأمس والتي جرى التوقيع عليها صباح اليوم. ويمكن أن يبدأ هذا الوفاء ببناء الثقة والاطمئنان بين الأطراف ذاتها وبإيجاد ما سماه السيد قرنق بالأمس زحما من أجل السلام في كافة ربوع السودان، بما في ذلك فيما يتعلق بالأزمة الإنسانية في دارفور.

وحين تروى قصة القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، ستحكي قصة الجهود التي اضطلع بها أعضاء المجلس لمد يد العون للسودان بغية تعزيز المصالحة الوطنية وبناء السودان ينعم بالسلام والاستقرار والوحدة.

ويُظهر القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤) أيضا أن مجلس الأمن قادر على التصرف نهوضا بمسؤوليته الرئيسية وولايته. فهو في هذا القرار يلتزم برصد الامتثال من جانب الطرفين لالتزاماتهما واتخاذ الإجراءات المناسبة ضد أي طرف يتقاعس عن الوفاء بالتزاماته.

ونثني على رئاسة الولايات المتحدة للمجلس لمبادرتها بالعمل على عقد هذه الجلسة التاريخية في نيروبي ولما أبدته من روح القيادة النشطة في العمل على إصدار القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، الذي اعتقد أن جميع أعضاء المجلس سعداء بالمشاركة فيه.

السيد يايينيس - بارنوفو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يرى وفدي أن القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، الذي اتخذته مجلس الأمن بالإجماع، قرار جيد التوقيت ومناسب في وقت واحد بالنظر إلى الظروف الراهنة في السودان. فهو نص متوازن، ويتناول بشكل متسق كلا من مفاوضات نيفاشا في إطار عملية السلام بين الشمال والجنوب، ومفاوضات أبوجا المتعلقة بصراع دارفور. ويعرب وفد إسبانيا عن ترحيبه خاصة بأن مجلس الأمن قد استطاع هذه المرة أن يتحد على كلمة سواء بشأن مسألة نعلم أن لها

تحويل التزامات المجتمع الدولي إلى أفعال ملموسة وعملية، ويجب ألا تتبخر وتذهب أدراج الرياح.

وفي الختام أود أن أؤكد استعداد الصين للعمل مع المجتمع الدولي على بذل كل جهد لمساعدة السودان على أن يصبح، في وقت قريب، بلدا ينعم بالسلام والوحدة والاستقرار والرخاء.

السيد باجا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): ها هو مجلس الأمن متحد من جديد على أن يبعث برسالة من خلال القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤). والرسالة ذات طابع خاص وفني وهام. فطابعها خاص لأن مجلس الأمن عبر المحيطات واخترق المناطق الزمنية لكي يسלט الأضواء على جدية مقصده في معالجة الحالة في السودان. وكانت بذرة القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤) في نيويورك ومولده في نيروبي. وأثبت الممثل الدائم لبريطانيا العظمى، السير إمبر جونز باري، أنه قابلة بارعة. والرسالة فنية لأن القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤) يبين ما يجب على جميع الأطراف المعنية عمله لإحلال السلام في السودان يتمتع بالسيادة والوحدة والاستقلال. ثم إن الرسالة هامة لأن المجلس يعقد جلسة تاريخية في نيروبي قد أظهر أن أفريقيا هامة وأنه يُعنى بأمر أكبر بلد في أفريقيا.

والقرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤) هدية مقدمة للسودان. ففيه كما يعلن الأعضاء في الفقرة الخاصة بالمنطوق دعم قوي للجهود التي تبذلها حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان من أجل التوصل إلى اتفاق سلام شامل. وهو هدية تستمر في العطاء، لأن الفقرات التالية تجمل ما سيعقب إبرام اتفاق شامل للسلام. وواضح أن الخيار في يد السودان.

وكما هو الحال بالنسبة لأي قرار أو اتفاق، سوف تتوقف قيمة القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤) على تمام التنفيذ وشفافيته. فلن يكون فعالا ويعود بالنفع على السودانيين إلا بالقدر الذي يسمح به الأطراف. ويتمثل التحدي الآن

أبو جابا التي تجري تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، وتنفيذ تلك الاتفاقات على نحو كامل وفعال.

إن الوضع في دارفور ما زال مأساوياً. ووفقاً للتقارير التي تلقاها مجلس الأمن، فقد تفاقم الوضع في الأسابيع الأخيرة. وما زال المجتمع الدولي في انتظار استجابة أكثر تجاوباً من جانب الطرفين المعنيين، من حكومة السودان بالدرجة الأولى، بل ومن مجموعات المتمردين أيضاً. ولا بد من وضع حد لخروقات وقف إطلاق النار، والهجمات ضد السكان المدنيين، والانتهاكات الجديدة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ومحاولات إعادة النازحين قسراً ومناخ الإفلات من العقاب على نطاق واسع، من دون أي عذر أو شرط. فكل تلك الممارسات غير مقبولة، وهي تدل على ضعف الإرادة من جانب كل المعنيين لحل المشكلة فعلاً. وإن اقتضى الأمر، لا بد للمجلس أن يكون مستعداً لاتخاذ مزيد من الإجراءات لإجبار الطرفين على الوفاء بالتزامتهما، إن لم يفعل ذلك طواعية. والقرار الذي اتخذناه للتو يجسد تلك الرسالة بوضوح كاف.

وانعقاد هذه الجلسة الاستثنائية لمجلس الأمن في نيروبي، بناء على مبادرة من رئاسة الولايات المتحدة للمجلس، هو دليل جديد وملموح على الاهتمام الذي يولييه المجلس لا للسودان فحسب، بل وللقارة الأفريقية برمتها. وقد أتاحت لنا تلك الجلسة فرصة فريدة لإعطاء دفعة أخيرة وضرورية جداً لعملية نيفاشا للسلام، ولتوقيع اتفاق سلام شامل وبدء المصالحة الوطنية في السودان. ونثق في أن الآمال التي أثارها القرارات التي تم التوصل إليها اليوم لن تذهب سدى. وإننا ندين بالفضل في ذلك لشعب السودان وشعوب المنطقة بأسرها، في المقام الأول.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): صوتت رومانيا لصالح القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، الذي اتخذتواً

مساساً بأمور دقيقة. ويدل ذلك، بلا شك، على أن التزام المجلس بإزاء القارة الأفريقية - وإزاء السودان في هذه الحالة تحديداً - هو من القوة بحيث يجمع بين نهج مختلفة لمعالجة الموضوع كيما تتصف جهودنا بأقصى درجات الفعالية.

ويركز القرار أساساً على عملية نيفاشا للسلام، ويتضمن تأييداً قوياً من المجلس لجهود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) بوصفها وسيطاً في عملية التفاوض. وهذا مؤشر جديد على مزايا اتباع نهج إقليمي لتسوية الصراعات.

ويسعدنا أن الطرفين - حكومة السودان والجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان - قد وقعا اليوم إعلاناً رسمياً بشأن استكمال عملية السلام التي ترعاها إيغاد، يلزمهما بتوقيع اتفاق للسلام الشامل في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ويعرب القرار الذي اتخذناه عن دعمه القوي للجهود التي ينبغي أن تفضي للتوصل إلى اتفاق نهائي شامل قريباً. كما يتعهد القرار بدعم المجلس والمجتمع الدولي برمته لتنفيذ الطرفين للاتفاق، وتوطيد دعائم دولة موحدة ومزدهرة وتعيش في سلام في السودان.

ويعالج القرار أيضاً الصراع الدائر في دارفور بالشمول الواجب، ذلك الصراع الذي يسبب لنا بالغ القلق. ونتفق مع الأمين العام على أن توقيع اتفاق للسلام الشامل بين الشمال والجنوب ستكون له بالتأكيد آثار إيجابية فيما يتعلق بتسوية الصراعات الأخرى الدائرة في السودان، لا سيما الصراع في دارفور. ونأمل أيضاً أن يجعل ذلك منع نشوء توترات جديدة في هذا البلد ممكناً. وينبغي أن يدفعنا هذا القرار إلى مواصلة حث الطرفين - حكومة السودان ومجموعات المتمردين - على الامتثال للالتزامات الواردة في القرارات ١٥٥٦ (٢٠٠٤) و ١٥٦٤ (٢٠٠٤) والتوصل إلى اتفاقات شاملة في أسرع وقت ممكن في إطار مفاوضات

والاتحاد الأوروبي وكثير من الدول في أوروبا والأمريكيتين وآسيا. وقد قامت رومانيا بدورها في ذلك الجهد الجماعي. ونحن نقيم علاقات قديمة العهد مع السودان وشعبه، ولذلك، نهتم اهتماماً خاصاً بكفالة المستقبل المشرق الذي يستحقه ذلك البلد وشعبه عن جدارة. وقد قام وزير الخارجية ميرسيا جيوانا بزيارة هامة للسودان يوم ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، أثناء رئاسة رومانيا لمجلس الأمن.

ووفدي يثني على رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن لما تحلت به من رؤية وعزم، بحيث جئنا إلى هنا في نيروبي لتوضيح أن استكمال محادثات نيفاشا هو مفتاح للسلام الشامل في السودان متحد. وقد تشرفنا بأن شهدنا ذلك الحدث غير العادي الذي تخلله عقد سلسلة من جلسات مجلس الأمن في نيروبي. وجئنا إلى هنا جميعاً يدفعنا الأمل والتصميم، وقد عقدنا العزم على المساعدة على تحقيق مستقبل أفضل لشعب السودان. حان الوقت لعملية كان يفترض أنها استكملت منذ بعض الوقت، أن تبلغ نهايتها المزمعة. كما أن الوقت حان لتشجيع الطرفين على طي صفحة الصراع الذي امتد عقوداً بينهما. ولهذا السبب، جاء المجلس إلى هنا، بعد أن شعرنا جميعاً بأن تلك فرصة سانحة ينبغي ألا تهدر.

لقد أثمر ذلك التصور والعزم فيما يبدو. إذ استمعنا إلى السيد طه، النائب الأول للرئيس، وإلى السيد جارنجر وهما يتكلمان عن العراقيل التي ما زال يتعين تذليلها حتى يتسنى توقيع اتفاق للسلام الشامل قبل نهاية العام. غير أننا نذكر جيداً أيضاً أن الزعيمين اعتبرا أن تلك العراقيل يسهل التغلب عليها. كما استمعنا إليهما وهما يسهبان في الحديث عن آفاق تنفيذ اتفاق السلام الشامل الذي يبدأ أوائل العام القادم. ويخامرني شعور قوي بأننا سنشرع جميعاً الآن على نحو جادٍ ومجدٍ وبحسن نية في طريق حصد المكاسب التي طال انتظارها.

بالإجماع في هذه الجلسة الاستثنائية لمجلس الأمن في نيروبي. ويتمشى هذا القرار مع السياسات والآراء التي التزم بها المجلس فيما يتعلق بمسألة السودان، بما في ذلك القراران ١٥٥٦ (٢٠٠٤) و ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، اللذان شاركت رومانيا في تقديمهما. كما أنه ينطوي على نهج متوازن ويوجه رسالة مقنعة. والأهم من ذلك، أن القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤) يعبر بشكل واف عن القصد من حضورنا إلى عاصمة ذلك البلد العظيم، كينيا، ألا وهو تشجيع كل الأطراف المعنية على الإسراع بإبرام اتفاق سلام شامل في إطار محادثات نيفاشا والشروع في تنفيذه فوراً.

ومنذ بعض الوقت، شهدنا توقيع مذكرة تفاهم تلزم حكومة السودان والجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان بالعمل معاً في هذا الاتجاه. ويرد هذا الاتفاق ضمن قرار المجلس، فيما جعلت مذكرة التعاون مرفقاً لنص القرار. كما أيدنا القرار الذي ينص على أن البروتوكولات الستة المتفق عليها بالفعل تشكل جوهر اتفاق للسلام الشامل في المستقبل.

وهذا ليس بالإيجاز البسيط. وأعتقد أن بوسعنا أن نقول إنه باتخاذ هذا القرار الهام، نكون قد التزمنا بطريقة خاصة جداً - نحن في مجلس الأمن بل والمجتمع الدولي برمته - باستكمال عملية السلام بين الشمال والجنوب في السودان. ونحن ملتزمون كذلك بتوطيد دعائم الاستقرار الشامل في السودان واغتنام الفرصة سانحة أمام هذا البلد الأفريقي الهام والغني بالموارد بعد عقود من الصراع الداخلي.

وينضم إلينا في هذا الالتزام المتبادل كل من وظفوا جهودهم سياسياً ودبلوماسياً من أجل الوصول بهذه العملية إلى المرحلة المشجعة الحالية: الأمم المتحدة والأمين العام وممثلته الخاص في السودان، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، والاتحاد الأفريقي، والبلدان المجاورة،

عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة. وإننا نؤيد المفهوم الذي توصلت إليه وسننظر في أجمع الطرق لنكون على قدر التحديات الحالية.

رابعا، إن تأمين اتفاق السلام الشامل ومعالجة الوضع في منطقة دارفور أمران أساسيان لتأمين صفقة من المساعدات يقدمها المانحون الثنائيون والمتعدّدو الأطراف، ويظهر ذلك في القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤). إننا نرحب، بوجه خاص، باستعداد الحكومة النرويجية لتنظيم مؤتمر دولي للمانحين لمساعدة السودان فور إبرام اتفاق السلام. ونهيب بمجتمع المانحين أن يساعد حكومة السودان وشعبه في الجهود المبذولة لتعمير البلاد. وفي هذا السياق، نتوق إلى الاستماع لممثل هولندا الذي سيتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، الذي أدى دورا في غاية الأهمية في الوصول إلى انفراج في الأزمة في السودان طوال فترة الأزمة.

لقد قطع المجلس شوطا طويلا جدا في اتخاذ مجموعة من الخطوات التي لم يسبق لها مثيل لتعزيز التوصل إلى حل للصراع الذي طال أمده بين الشمال والجنوب في السودان. وإنني مقتنع بأننا اتخذنا الإجراء الصحيح الذي كان يستحق منا كل هذا العناء. ينبغي أن تتصدى الأطراف الآن للتحديات الرئيسية التي لا تزال أمامنا. إن الطريق لن يكون سهلا، ولكن لدينا الآن خريطة عن العملية وإن الأطراف ليست وحدها في هذه العملية. وأثق أيضا في أنه لن يجيب أملنا في توقعاتنا. وبينما أتردد في وصف تجربتنا في نيروبي بأنها جهد تاريخي فإنني أرجو بصدق أن تفرض هذه الصفة نفسها على الأحداث بينما نتقدم في احتياز طريق السلام الشامل في السودان، بداية من نيروبي.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، باسم وفد باكستان أود أن أهنئكم على أخذ زمام المبادرة لعقد هذا الاجتماع الخاص لمجلس الأمن في أفريقيا

أولا، إننا نتطلع إلى المساهمة الإيجابية التي يمكن أن نتوقعها من الإبرام الوشيك لاتفاق السلام الشامل فيما يتعلق بتحقيق التقدم بشأن دارفور. منذ اللحظة الأولى، فإن المراحل الأخيرة من المحادثات بشأن اتفاق السلام الشامل ينبغي أن تثمر عن تفاعل وثيق مع عملية أوجا. ولكننا قلقون للغاية بشأن التطورات المزعجة التي وقعت مؤخرا في دارفور، وقد ذكرنا ذلك بوضوح في القرار الذي اعتمدهنا للتو. إن المعاناة الإنسانية التي تجري هناك ينبغي ألا نسمح بها في السياق الدولي للقرن الحادي والعشرين. ونؤيد العمل الذي قامت به حتى الآن اللجنة الدولية لتقصي الحقائق ونتطلع إلى الحصول على النتائج التي تتوصل إليها في الوقت المناسب.

ثانيا، إن ضمان التوصل إلى اتفاق من خلال عملية نيفاشا سوف يولّد زخما إيجابيا للسلام تمس الحاجة إليه في منطقة مزقتها صراعات عديدة معظمها، إن لم يكن جميعها، صراعات متشابكة. إن إبرام اتفاق السلام الشامل سيبيح أيضا برسالة قوية مفادها أن إطارا جديدا ومعززا من التعاون في حل الصراعات، شاركت فيه منظمنا العالمية، وقوات صنع السلام وحفظ السلام الإقليمية والعمل الداعم لمنظمات إقليمية من قارات أخرى، سيفيد أيضا قارة أفريقيا ويضيف قيمة جديدة إلى أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وإن رومانيا شديدة العزم على الاهتمام بكل هذه الممارسات الإيجابية، لأن مسار الإصلاح الذي سلكته الأمم المتحدة يشمل التفكير في كيفية استخدام قدرات المنظمات الإقليمية بطريقة أفضل داخل الجهود العالمية لحماية السلم والأمن.

ثالثا، وما أن يتم الانتهاء من اتفاق السلام الشامل يمكن أن تبدأ الأمم المتحدة فوراً في عملية السلام لكي تساعد على تنفيذ هذا الاتفاق. وأغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بالعمل القيم الذي اضطلعت به، في هذا الصدد، إدارة

فبالرغم من أن الأطراف قد قبلت مؤخرًا، في أبوجا، الاتفاقات المتصلة بالجوانب الإنسانية والأمنية، إلا أنه حدثت انتهاكات متزايدة لوقف إطلاق النار في دارفور، وقد تم الإبلاغ بأن معظم هذه الانتهاكات قد بدأتها جماعات المتمردين، مما استفز الآخرين ودفعتهم للرد عليها. وقد ظهرت حركات تمرد جديدة. كما أن قيادة معظم الميليشيات والسيطرة عليها غير واضحة، ولذلك يلوح في الأفق شبح الفوضى. وفي هذا السياق من الأساسي أن يبعث المجتمع الدولي بالرسائل الصحيحة، ليس إلى حكومة السودان فحسب، بل أيضًا، وبصفة خاصة، إلى حركات التمرد، التي تقدمت بمطالب كانت في بعض الأحيان غير معقولة ولا تتسم بالمرونة.

إن النهج الذي اتبعه مجلس الأمن والأمين العام والممثل الخاص للأمين العام، السيد برونك، في رأينا، نهج واقعي ومتوازن. ويتضمن هذا النهج ما يلي: أولاً، زيادة الوجود الفعال للاتحاد الأفريقي بمساعدة دولية؛ وثانياً، الضغط من أجل امتثال الأطراف؛ وثالثاً، العمل من أجل التوصل إلى حلول سياسية متوازنة. وإن القرار الذي اعتمده المجلس يعكس هذا التوازن وهذا النهج العملي، وهو النهج الذي تمسكت به باكستان دائماً والذي يقوم على أساس التعاون وليس القسر، لأن القسر، كما تعلمنا، قد لا يكون مجدياً.

تحتفظ باكستان بعلاقات وثيقة وأخوية مع السودان، وهي نتاج لتراثنا المشترك. وقد شاركت باكستان بشكل وثيق، من خلال الأمم المتحدة، في بروز السودان من براثن الاحتلال الاستعماري كدولة مستقلة وذات سيادة. ولهذا نهتم اهتماماً كبيراً بضمان وحدة وسلامة أراضي هذا البلد الأفريقي العظيم ذي التنوع الغني والقدرة الهائلة. إننا نأمل أن يعم الازدهار السودان، أي السودان الذي ينعم بالسلام في داخله ومع جيرانه. إن التاريخ في انتظار

بغية إعطاء زخم لعملية نيفاشا للسلام، وهي عملية حاسمة لوضع نهاية للتراع الذي طال أمده في جنوب السودان، ومن أجل التوصل إلى السودان جديد متحد ينعم بالسلام والديمقراطية والازدهار. إن هذه المبادرة أسفرت عن حصاد هام ومبكر. نشكركم، سيدي الرئيس، ونشكر حكومة وشعب كينيا المضيفين على كل هذا الجهد.

ومن المبشر بالنجاح أن الأطراف في محادثات الشمال والجنوب تعهدت، في الإعلان الذي تم توقيعه اليوم، بإبرام اتفاق سلام شامل بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وفي جلسة المجلس بالأمس تجلّى بوضوح في البيانين اللذين أدلى بهما نائب الرئيس، السيد طه، والسيد غارانغ، أن لدى الطرفين الإرادة والرؤية السياسيتين اللازميتين لإنهاء اتفاق السلام الشامل. ومن المبشر بالنجاح أيضاً أن يشهد مجلس الأمن التوقيع على الإعلان والالتزامات المرفقة به، وهي التزامات رحب بها القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، الذي اعتمده المجلس بالإجماع لتوه.

ويبين القرار النهج الشامل والمتوازن المطلوب من أجل تحقيق السلام والاستقرار في الأجل الطويل في السودان. ويتمسك بشكل قاطع بمبادئ السيادة والاستقلال والوحدة والسلامة الإقليمية فيما يتعلق بالسودان. ويرحب بالبروتوكولات الستة المشار إليها في إعلان نيروبي والتي تشكل جوهر اتفاق السلام. ويسعى إلى إشراك كل الأطراف في سلام شامل يشمل دارفور وجميع المناطق الأخرى في السودان. كذلك أعلن المجلس عن التزامه بمساعدة السودان فور إبرام اتفاق السلام الشامل.

إن باكستان، وبقية الأعضاء، لا تزال تشعر بالقلق إزاء الوضع في دارفور. فبالرغم من الاهتمام الذي يوليه مجلس الأمن لمشكلة دارفور يبدو أن الوضع قد بدأ يتدهور من جديد. ينبغي أن يجري تحليلاً دقيقاً لأسباب ذلك.

الوطنيون أكدوا مرة أخرى حسن نيتهم في تعزيز تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها والتزامهم السياسي بها.

في ظل ذلك كله، ومع أخذ القرار الذي اتخذ للتو في الاعتبار، يؤمن وفدي بأن السلام - كما سبق أن ذكر الآخرون - أصبح في متناول اليد. ونحن نشجع بقوة كل الأطراف على عقد مفاوضات، في نيروبي وأبوجا على السواء، في الوقت المناسب. ومهما بلغت درجة تعقد الوضع في السودان، فإن لدى الجيل الحالي من القادة السودانيون الفرصة للتوصل إلى تفاهم مع التاريخ ومع التنوع الحضاري والديني، إضافة إلى معالجة المعاناة والتنمية الاقتصادية التي تأخرت كثيرا. وينبغي أن تشمل الرؤية حيال مستقبل السودان المثل العليا للتعددية الثقافية، والتعددية العرقية والتسامح، إضافة إلى تشاطر السلطة وتقاسم الموارد الطبيعية. ويرغب وفدي أن يشدد على أهمية جهود البلدان المجاورة الرامية إلى التوصل إلى سلام مستدام في السودان. ومن المشجع أن تظل البلدان في الإقليم ثابتة على التزامها بمساعدة سودان مسالم متحد قادر على قيادة مصيره بنفسه في بيئة تسودها علاقات ودية مع الجيران.

إن القرار المتخذ للتو قائم على تفاهم مشترك بأن اختتام المفاوضات بين الشمال والجنوب أمر حاسم وبأنه لم تبق سوى بضع فقرات لم يتفق عليها بعد. ويهنئ وفدي الطرفين على قرارهما اليوم بالتوقيع على إعلان بشأن اختتام مفاوضات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن السلام في السودان، الأمر الذي يعبر عن التزامهما بالتوصل إلى اتفاق نهائي قبل نهاية هذا العام. وحال التوقيع على الاتفاق، لا بد من تنفيذه على الفور. وينبغي للطرفين في الجهود التي يبذلانها، أن يستفيدا من دعم المجتمع الدولي، الذي سبق أن التزم بأن يشارك مشاركة واسعة في مؤتمر المانحين الذي ستنظمه النرويج. ووفدي سيغادر نيروبي بإيمان

السودان. وإن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في نيروبي هو دون شك علامة على أن شعب السودان، من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق وإلى الغرب، مستعد لاغتنام الفرصة والقدرة اللتين يوفرهما له التاريخ اليوم.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): لقد شاركت البرازيل في توافق الآراء الذي أفضى إلى اتخاذ القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤) هذا الصباح.

أود أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، وإلى وفدكم بالتهنئة على مبادرة عقد هذا الاجتماع الهام - بل والتاريخي - في نيروبي. ونؤمن عاليا حقيقة أن مجلس الأمن نظر، خلال اليومين الماضيين، في قضايا وثيقة الصلة بأفريقيا، لا سيما تلك المتعلقة بالسودان والصومال. ويسر الوفد البرازيلي على وجه الخصوص أن يزور بلد كينيا الشقيق. إن الهدف الأساسي من وجود المجلس هنا في نيروبي يتمثل في إسهامه بموجب ميثاق الأمم المتحدة، في عملية السلام في السودان وفي تسوية سياسية شاملة للأوضاع السودانية.

وأنتهز هذه الفرصة لأتقدم بالتحية إلى الرئيس كيباكي وإلى نظرائه في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على عملهم الدبلوماسي اللافت للنظر وعلى تأكيدهم من جديد على التملك الأفريقي لأي مبادرات تهدف إلى تعزيز آفاق الاستقرار والسلام المستدام في القارة وعلى المسؤولية الأفريقية عنها.

لقد استمعنا إلى العديد من العروض والتقييمات ذات الحجية عن الحالة في السودان. إن تحسن الظروف الإنسانية والأمنية، وإنهاء الأعمال العدائية، وإشاعة الاستقرار، وتحقيق تسوية سياسية عادلة ومستمرة للبلد بأسره هي أهداف معلنة لجميع الأطراف بالرغم من الاختلافات فيما بينها. فحكومة السودان، والحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، وبالتأكيد، الوسطاء

السيد آديشي (بنن) (تكلم بالفرنسية): لقد صوتت بنن لصالح القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤) لأننا أردنا أن نرحب بتوافق الآراء العريض الذي توصل إليه الطرفان، ولأننا مقتنعون بأن الحالة السائدة في السودان تتطلب إجراءات عاجلة.

إن عقد مجلس الأمن لهذا الاجتماع في نيروبي يشهد على اهتمام المجتمع الدولي وتوفير الإرادة لدى المجلس للدخول في حوار بناء مع الأطراف في الصراع، حتى تتمكن من تفهم حسامة الحالة. ولهذا نرحب بروح الصراحة والانفتاح التي اتسمت بها المناقشات المشجعة جدا التي ترفع المعنويات والتي أجريتها مع الطرفين ومع الممثلين الرفيعة المستوى للهيئات الأفريقية التي تسعى إلى تيسير المفاوضات الجارية. ونقدر كثيرا الإحساس النبيل بالمسؤولية الذي أبداه الجميع بلا استثناء أثناء مناقشاتنا. وهذا مكن المجلس من التداول في جو من الهدوء التام.

إن المجلس ألزم كل الأطراف، من خلال قراره ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، بأن تبذل قصارى جهدها لإحراز النتيجة المرجوة: لا أكثر ولا أقل من إبرام اتفاق سلام شامل، في موعد مبكر وفي إطار عملية نيفاشا، يوفر مفاتيح تسوية دائمة لصراعات مفتوحة متعددة الأبعاد، ويضع صيغة تبيد خطر التصعيد الحقيقي الذي ظل السودان يواجهه.

ويرحب وفدي بالتوقيع على مذكرة التفاهم التي تعهدت الأطراف بموجبها، وبشهادة من المجتمع الدولي، أن تبذل كل جهد لاحتتام المفاوضات بشأن كل القضايا المعلقة، وإبرام اتفاق سلام شامل في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ونحن على يقين بأن الاتفاق الشامل سيخلق دينامية جديدة للسلام وسيترك أثرا إيجابيا على كل أقاليم البلد ويسمح لكل سكان السودان بأن يروا مستقبلهم من منظور جديد. وفي ذلك الصدد نؤمن بأن

أقوى بأن الحكومة الانتقالية التي ستشكل ستكون ملتزمة لا بحل الصراعات الأخرى في البلد فحسب، بل أيضا ستكون مجهزة بشكل أفضل لإيجاد حلول طويلة الأمد وعادلة لها.

ومثلما يبين مشروع قرارنا، استرعت الحالة الإنسانية في دارفور انتباهنا أيضا، هنا في نيروبي - رغم تركيزنا على المفاوضات بين الشمال والجنوب. ونثق بأن المحادثات المستقبلية في أبوجا ستتأثر تأثرا قويا وإيجابيا بالاتفاقات التي يتم التوصل إليها في نيروبي، في إطار عملية السلام التي ترعاها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وبنظر وفدي ونظر آخرين كثيرين، ستزداد الأوضاع الإنسانية الصعبة بالفعل في دارفور تدهورا إن لم يتم التوصل إلى حل سياسي لمسائل الحكم الذاتي وتشاطر السلطة، من بين مسائل أخرى، وهو ما حدث فعلا في الأسابيع الأخيرة. وأيما كانت الآفاق الطويلة الأمد، ستكون مواصلة المساعدة الإنسانية لسكان دارفور مطلوبة.

ختاما، يؤكد وفدي من جديد على الحاجة إلى زيادة الدعم الدولي المقدم إلى الاتحاد الأفريقي في دارفور. ونظل على يقين بأن الأمين العام - الذي نعرب له عن تقديرنا المخلص على عمله الذي لا يعرف الكلل - سيواصل إبقاء مجلس الأمن على علم وثيق بالمساعدة المطلوب تقديمها. ونظرا للأعباء التاريخية التي يتحملها السودان، وبالنظر إلى ماضيه القريب، يبدو من الواضح الآن أنه لا يوجد حل عسكري للتحديات الهائلة التي يواجهها البلد. ويمكن أن يؤدي المجلس دورا نافعاً، وثمة مجال للمناورة في سعينا إلى السلام، مع التزام المجلس بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية، في إطار المبادئ التي تحكم علاقات حسن الحوار وعدم التدخل والتعاون الإقليمي، المنصوص عليها في القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤).

الخطيرة في إقليم دارفور. وقد حُث حكومة السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان على إبرام اتفاق سلام شامل بحلول نهاية هذه السنة، كما التزم المجلس، عند وفاء الطرفين بالتزامتهما، بتوفير الدعم اللازم لضمان أن يصير السودان بلدا موحدا يسوده الازدهار والسلام. وقد ورد في القرار بوضوح أن تسوية الصراع في دارفور ستخلق ظروفًا تسمح بتقديم تلك المساعدة.

ومن شأن اتفاق سلام شامل في سياق عملية نيفاشا أن يعطي زحما للتسوية السياسية للأزمة في دارفور، وهو ما سيكون بمثابة رسالة واضحة مدوية مفادها أنه يوجد بديل للعنف وأنه يمكن تحقيق السلام عن طريق المفاوضات السياسية. وفي هذا الصدد، يؤكد قرار اليوم أهمية إحراز تقدم حقيقي في محادثات السلام التي ييسرها الاتحاد الأفريقي في أبوجا، بين حكومة السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان وحركة العدالة المساواة. ويرى وفدي بوضوح أنه ينبغي للمجلس أن يتصرف على أصعدة مختلفة فيما يتعلق بالسودان، بغية المساعدة على التوصل إلى حل دائم لمشاكل هذا البلد. وهناك علاقة متبادلة وترابط واضحة بين عملية نيفاشا للسلام والمأساة الإنسانية في دارفور.

مقصدنا اليوم هو أن نعزز التوصل إلى اتفاق نهائي في محادثات السلام بتيسير من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وإننا لمسرورون لتسجيل التزام الأطراف في البيان الملحق بالقرار، بتنفيذ البروتوكولات والملحقات المتفاوض عليها، في إطار عملية نيفاشا للسلام بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر وتسوية المسائل العالقة.

وإننا نهنئ الأطراف على كونها أخذت على عاتقها ذلك الالتزام الرسمي اليوم. وقد تم الإعراب عن الصوت الموحد لمجلس الأمن، دعما لالتزام الأطراف في القرار الصادر اليوم، وسيشكل ذلك عاملا متزايدا الأهمية. ويجب أن يؤدي

الأطراف يجب أن تخلق فرصا جديدة في أسرع وقت ممكن تيسر لنا أن نجعل عملية السلام عملية احتمالية بأكبر قدر ممكن.

ونرحب بالتعزيز الحالي لبعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور. ويمكن للاتحاد الأفريقي أن يفرض تغييرا نحو الأحسن. يمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الناجمة عن الصراع، ولكنه لن يتمكن من أداء المهمة كاملة إلا إذا حظي بالدعم التام من الأمم المتحدة والدول الأعضاء. ويعترف القرار بالحاجة الحتمية لتلك. وفي ذلك السياق، تعلن بنن تأييدها للنداء الموجه إلى الأطراف بأن تضع على الفور حدا للعنف ضد السكان المدنيين، وأن تحترم احترامًا تاما القانون الإنساني الدولي، بغية تسهيل الوصول الكامل لمنظمات المساعدة الإنسانية، وتأمين سلامة الأفراد المناط بهم تقديم تلك المساعدة.

إننا نؤكد ضرورة ضمان أمن هؤلاء الموظفين بشكل كامل. ونحث المجتمع الدولي على تعبئة الموارد اللازمة بسرعة، بغية تمويل برامج بناء السلام والتنمية المستدامة، حتى يتسنى لكل سكان السودان أن يتمتعوا مرة أخرى بروعة السلام والرخاء والتنمية الاجتماعية.

السيد مونيز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): شكرا سيدي الرئيس لأنكم جعلتمونا نأتي إلى هذه الاجتماعات هنا في نيروبي. هذا يوم تاريخي، وإننا على يقين من أنه سيتم التوصل إلى اتفاق سلام تاريخي. إن مجلس الأمن مجتمع في أفريقيا ليساعد على تسوية هذه الأزمة في السودان التي طال أمدها، مع الأفريقيين ومنظماتهم الإقليمية.

إننا لمسرورون لاتخاذ قرار اليوم بالإجماع. إنه قرار متوازن يمنح دعما قويا لعملية نيفاشا للسلام، التي تقوم فيها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بدور الوساطة، دون أن يتجاهل قلق المجلس البعيد العهد بشأن الحالة الإنسانية

التي بذلها اللواء سومبيو خلال السنوات الفارطة، بالنيابة عن الحكومة الكينية.

إن توقيع اتفاق سلام نهائي بين حكومة الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان أصبح في متناول أيدينا، حسب ما يراه كل من استمعنا إليهم أمس واليوم. لقد جئنا هنا لنقول للسيد طه، نائب رئيس الجمهورية وللسيد قرنيق أنه يمكنهما إنهاء مفاوضاتهما بسرعة.

لقد انتظر السودانيون تحقيق هذا السلام بشوق لسنتين أو أكثر، منذ توقيع اتفاق ماشاكو لوقف إطلاق النار. وليس بوسعنا أن ننسى ولا أن نكرر أكثر من اللازم أن الأشخاص العاديين هم الذين دفعوا ثمن الحرب غالبا وأن ما حدث في جنوب السودان مأساة إنسانية حقيقية. علينا أن لا نطيل معاناة الناس باستمرار حالة الشك، فالكل يقر بأن هذا هو سبب هشاشة الحالة الراهنة.

إن المتفاوضين ملتزمون تجاه مواطنيهم بعقد اتفاق سلام دون مزيد من التأخير. وإن هذا الأمر يتعدى ذلك ليؤثر على استقرار البلد بأسره. ومن شأن التقاعس في حل مسألة جنوب السودان أن يترك آثارا سلبية على أماكن أخرى.

إننا ملزمون بالترحيب بالالتزام الرسمي الذي قدمه مؤخرًا السيد طه، نائب رئيس الجمهورية والسيد قرنيق، بغية تسوية المسائل التي ما زالت تعيق التوصل إلى اتفاق شامل في نهاية السنة. وإننا في هذا الصدد، لن نتوان عن رصد إنشاء المؤسسات الجديدة بشكل وثيق.

يقر الكل بأنه لن يكتمل تحقيق السلام في السودان دون تسوية سياسية في دارفور. وكون مجلس الأمن أتى إلى نيروبي لرسالة واضحة تنم على اهتمامنا العاجل بالنظر للمأساة الإنسانية المرعبة التي سببها الصراع وأيضا لتهديدها السلام والأمن الدوليين. ويخلق تواجد ٢٣٠.٠٠٠ لاجئ

التزامنا بإنهاء عملية نيفاشا للسلام إلى تسوية سياسية في دارفور. وليست دارفور وسيلة للمساومة فحسب في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق السلام بين الشمال والجنوب. وإننا نعتقد بأننا لا نعرض للخطر إبرام اتفاق للسلام بين الشمال والجنوب عندما نصر على وفاء الطرفين بالتزاماتهما بشأن دارفور، فيما يتعلق بوقف إطلاق النار، واحترام حقوق الإنسان، ووضع حد للإفلات من العقاب وإنهاء ممارسة العنف ضد المدنيين، وعندما نصر على وفائهما بالولايات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن. على العكس من ذلك، إننا نستحضر ترابط الحالتين، وهذا من قبيل الفطنة السياسية في آخر المطاف. لقد حان الوقت لكي نشجع على الالتزام بتحقيق السلام بين شمال وجنوب السودان. وإننا نعرف أن من شأن هذا أن يحقق فوائد عديدة في التعامل مع تحديات أخرى في السودان.

إن النتائج التي حققها مجلس الأمن اليوم توجه رسالة دعم واضحة إلى الدبلوماسية الوقائية وإلى النهج المتعدد الأبعاد الرامي إلى النهوض بالسلام والأمن الشاملين، الذي هو في هذه الحالة تسوية المشاكل الأفريقية من طرف الأفريقيين أنفسهم بالأساس.

السيد دلا سايلير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):

سيدي الرئيس، بمبادرة منكم، حل مجلس الأمن بنيروبي لمناقشة مسألة السلام في السودان مع المشاركين الرئيسيين في عملية نيفاشا. وإن الطابع الاستثنائي لهذا الاجتماع لخير شاهد على رغبة المجتمع الدولي القوية في رجوع السلام إلى السودان.

إن توقيع الاتفاق النهائي المتعلق بالجنوب لأمر أساسي لتحقيق الاستقرار في المنطقة. وقد كان وسطاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على علم بذلك حين اقترحوا دعمهم للطرفين. وتحيي فرنسا جهودهم، وخصوصا تلك

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية):

سيدي الرئيس، أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن امتنان وفدي للرئيس كيباكي والحكومة كينيا وشعبها على ترحيبهما الحار وضيافتهما الأسطورية. ومنذ وصولنا إلى هذه المدينة الجميلة نيروبي، بتنا نشعر بأننا في بيتنا. كما أننا نشيد بكم، سيدي، على رؤيتكم بعقد تلك الجلسة الاستثنائية لمجلس الأمن بشأن السودان خلال شهر رئاستكم للمجلس. وتشكل النتائج النهائية التي أنجزناها مكافأة جيدة جدا على التصميم والتفاني اللذين أظهرتموهما نحو حل هذه الأزمة.

إن عقد هذه الجلسة في مدينة نيروبي التاريخية يشكل دلالة على الاعتراف بجهود الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية للتنمية بإيجاد تسوية لمختلف الصراعات التي تؤثر في قارتنا، وخاصة في هذه المنطقة دون الإقليمية. وقد اضطلعت حكومة كينيا بدور خاص في هذه العملية بالعمل في إطار روح الانتماء إلى أفريقيا، وهي إرث لأحد أبرز أبناء أفريقيا، جومو كينيي، خالد الذكر. واليوم يكاد يكون من المستحيل أن يكتب التاريخ الحديث للعديد من البلدان والشعوب الأفريقية - بما فيها بلدي وشعبي بالذات، أنغولا - دون الإشارة إلى مدينة كينية أو موقع كيني. وجميعنا نتفق على الأهمية التاريخية لعقد هذه الجلسة في أفريقيا، وخاصة بالنسبة للبلد الذي يمثله وفدي اليوم، جمهورية أنغولا.

ولا بد من الإشارة إلى أنه قبل ٣٢ عاما، في الجلسة الأولى ذاتها التي عقدها مجلس الأمن في أفريقيا، تصدى المجلس لمسألة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا والمسألة المتعلقة بالحالة في الأراضي الواقعة تحت الإدارة البرتغالية - وهي بالتحديد، أنغولا وموزامبيق والرأس الأخضر وغينيا - بيساو وسان تومي وبرينسيبي - فضلا عن مسألتَي زيمبابوي وناميبيا، اللتين كانتا حينئذ تحت الاحتلال والحكم الاستعماري. وبعد عامين من جلسة المجلس تلك، أصبحت الحرية واقعا في المستعمرات البرتغالية السابقة، بينما دخلت

سوداني في تشاد مشكلة إنسانية عويصة. فجو العنف والإفلات من العقاب الذي يسود في دارفور يشكل عاملا مقلقا آخر يساهم في حالة انعدام الاستقرار.

يجب على الحكومة وثور دارفور أن يوفوا بسائر التزاماتهم. وإن الأخبار التي تصلنا عن استمرار العنف من جانب كل الأطراف ضد المدنيين لمقلقة جدا. يجب أن ينتهي العنف حالا وبشكل تام. ولا يجوز التساهل مع إفلات المقتربين من العقاب. ويجب على الحكومة أن تقاضي المسؤولين دون المزيد من التأخير، كما التزمت بذلك.

ويظهر القرار الذي اتخذناه من فورنا بالإجماع أن مجلس الأمن، من جانبه، مستعد لتحمل مسؤولياته. وتعني البعثة المتقدمة التي شكلها الأمين العام أننا عندما يحين الوقت سنكون على استعداد لتنفيذ اتفاق سلام شامل.

ويجدد المجلس دعمه للجهود الرائعة للاتحاد الأفريقي الرامية إلى تعزيز السلام في دارفور، بإرسال مراقبين وقوات إلى الميدان ومن خلال الوساطة السياسية في أبوجا على حد سواء. ويود المجلس أن يشجع مجتمع المانحين على التعبئة بغية دعم تلك الجهود وبغية تقديم العون اللازم لتنفيذ اتفاق سلام شامل.

ولكن مجلس الأمن يتوقع أيضا من الأطراف، بدورها، أن تتحمل مسؤولياتها. ولا بد أن تدرك أنها ستخضع للمساءلة فيما يتعلق بالامتثال لالتزاماتها ولتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

ويشجع مجلس الأمن اليوم جميع الأطراف المخلصة في رغبتها في الإسهام في تحقيق السلام في السودان. بيد أن كلا منها يجب أن تدرك أن مجلس الأمن لن يقصّر في أن يكون صارما منتهى الصرامة عندما يتعلق الأمر بالتأكد من امتثال هذه الأطراف الكامل لالتزاماتها.

المهم هو استمرار القدر نفسه من الصبر والجديّة اللذين أظهرهما الطرفان من أجل مواجهة تحديات التنفيذ، مع مراعاة أنه لا يمكن تحقيق السلام من دون تقديم تنازلات متبادلة وتضحيات كبيرة من جميع الرجال والنساء السودانيين.

وتقدر أنغولا عاليا جهود المجتمع الدولي لتمهيد الطريق أمام تنفيذ البروتوكولات. وهي ترحب بالعمل التحضيري الذي أنجزته الأمم المتحدة من أجل نشر بعثة متقدمة في السودان، فضلا عن الاستعداد الذي أعربت عنه النرويج لعقد مؤتمر للمانحين لتعبئة الموارد اللازمة.

وبالنسبة لمنطقة دارفور السودانية، فإن علامات التردّي في الجوانب الأساسية للحالة نوقشت أمس، وقدمت اقتراحات هامة فيما يتعلق بقوة الاتحاد الأفريقي وتنمية المنطقة وتأثير عملية نيفاشا على التوصل إلى تسوية للصراع في دارفور. وينبغي أن نتفادى بكل الوسائل حدوث سيناريو يتمثل في وجود قوة أفريقية موسعة تنقصها الموارد في دارفور وعلمية جيدة التجهيز للأمم المتحدة في جنوب السودان. وهذا يشير إلى الحاجة إلى تقديم الدعم المناسب لتمكين الاتحاد الأفريقي من الاضطلاع بدوره الرائد بشكل واف.

إن بناء السلام بعد انتهاء الصراع في السودان ونشر بعثة للأمم المتحدة لدعم السلام في البلد يشكّلان بعض أكثر المهام الصعبة في وقتنا هذا، ليس بسبب حجم السودان فحسب، وإنما أيضا بسبب تعقيد الحالة والطابع المتعدد الأشكال للاستجابة المطلوبة. ويشارك وفدي مشاركة كاملة في تقييم الأمين العام ومفاده أن من المستحيل تنفيذ اتفاق سلام شامل دون وجود استراتيجية مشتركة ومتكاملة بين وكالات وبرامج الأمم المتحدة المختصة.

إن النهج المقترح لعملية دعم السلام في المستقبل، والذي يجب أن يجعل وفقا له عمل البعثة المستقبلية متزامنا

مسألة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وزمبابوي مرحلة حاسمة أفضت إلى تسويتها.

ونأمل أن تشكل هذه الجلسة أيضا نقطة تحول بالنسبة لإنهاء الصراعات التي ما زالت تؤثر على القارة الأفريقية، وخاصة في السودان والصومال. وأشار نائب الرئيس طه أمس إلى الرئاسة السودانية لمجلس الأمن في عام ١٩٧٢. وكانت غينيا - كوناكري والصومال في ذلك الوقت العضوين الآخرين في المجلس، بينما كانت أنغولا بلدا على جدول أعمال المجلس وتمثله حركة تحرير، هي الحركة الشعبية لتحرير أنغولا. وبالتالي، يود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يشيد بشعب السودان والصومال وغينيا، وبكل الذين أسهموا، من خلال منظمة الوحدة الأفريقية أو الأمم المتحدة أو بصفتهم الشخصية، في تحرير أنغولا وجميع البلدان الأفريقية من السيطرة الاستعمارية.

واليوم، بعد ٣٢ عاما من تلك الجلسة التاريخية للمجلس، ما زالت هناك صراعات لم تتم تسويتها سائدة في القارة، وفي ذلك الصدد، ربما يوفر مجلس الأمن فرصة لمواجهتها بشكل مجد ولتقديم حلول لها. ونيروبي، تمشيا مع تقليدها، ستبقى بالتأكيد المكان المناسب للتقدم نحو إنهاء الصراع الطويل في السودان. ولقد شعر وفدي بالسرور على نحو خاص أمس إذ سمع عبارة "الأخ" من نائب الرئيس طه ورئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان جون قرنق في إشارة من كل منهما إلى الآخر. ويشير هذا إلى الجو والانفتاح الملائمين اللذين بدأ سائدين بين الطرفين وهما يشكّلان عاملين أساسيين للتنفيذ الناجح لاتفاقات السلام وللدروتوكولات الأساسية.

إن التوقيع اليوم على إعلان بشأن احتتام مفاوضات الهيئة الحكومية الدولية للتنمية بشأن السلام في السودان يفتح صفحة جديدة من الأمل لكل الشعب السوداني. ولكن الأمر

الطريق“ . والبعض سيقولون لقد قضينا يومين جميلين في نيروبي، مليئين بالخطب الرنانة، ولكن سيقولون إن الاجتماع كان وهما. في غضون ذلك، هناك أشخاص يموتون ونساء وأطفال يعانون وفضاعات تتواصل في دارفور.

إننا لم نأت إلى هنا من أجل احتفال أو من أجل مناسبة لالتقاط الصور وإنما من أجل النتائج. لقد جاء الأمين العام وموظفوه إلى هنا للتأكيد على النقطة الحاسمة التي وصل إليها الطرفان في عملية السلام. لقد واءم السفير دلا سابلير هذه الرحلة مع مهمته الأفريقية الهامة جدا. ومن منظور شخصي، هذه ثامن رحلة لي لأفريقيا منذ ٢٠٠١ بشأن قضايا ذات صلة بالسودان. لقد انتقل مجلس الأمن برمته جوا إلى هنا معا توحده الرغبة في رؤية السلام يعم السودان كله الآن.

لقد استمعت لكلمتيكما، نائب الرئيس طه والسيد قرنق، اللتين وجهتماهما للمجلس، وأعتقد أنكما عاقدا العزم حقيقة على إبرام اتفاق سلام شامل في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر، كما وعدتما العالم بأنكما ستفعلان. ويقع عليكم أن تثبتا أن المعارضين والمتشككين مخطئون وأن تسيرا ببلدكما قدما نحو الانضمام إلى أسرة الأمم. وكما يشهد على ذلك هذا الاجتماع، فإن انتباه العالم مركز عليكم. إن الأمم المتحدة وكل أمم العالم تتطلع إليكما وتطالبكما بأن تقولوا كلمتكما الخاصة. وذلك يعني أنه يجب أن يكون هناك اتفاق سلام مع حلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر. ويجب أن يبدأ التنفيذ في ١ كانون الثاني/يناير. وقد وافق الجنرال سومبيو على أن يأتي إلى نيويورك في وقت مبكر من السنة المقبلة لإحاطة مجلس الأمن إعلاميا بشأن المراحل الأولى للتنفيذ.

إن عملية تحويل السودان إلى أمة مزدهرة في سلام مع ذاتها ومع جيرانها يجب أن تتحرك إلى الأمام فوراً. يجب

ومنسقا مع جهود التنمية، نهج أساسي للتصدي للأسباب العميقة للصراع في السودان.

أخيراً، يؤيد وفد أنغولا تأييدا تاما القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤) الذي اتخذته مجلس الأمن لتوه في دورته التاريخية هنا في نيروبي، ونحن يشرفنا أن نكون جزءاً من هذا الإجماع. ونحن على ثقة بأن هذا القرار سيمكن العملية من التقدم إلى الأمام. وعلى الشعب السوداني أن يؤدي الدور الأساسي لكي يصبح ذلك حقيقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً للولايات المتحدة.

أولاً، أود أن أشكر الأمم المتحدة على استضافة وتنظيم هذا اللقاء التاريخي لمجلس الأمن. وأشكر الرئيس كيباكي وحكومة كينيا على دعمهم وضيافتهم، ليس خلال اليومين الماضيين فحسب وإنما طوال عملية السلام. وأود أن أعبر عن شكري للرئيس موسفيني على مساهماته الهامة، بصفته رئيساً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وبالجهود البطولية المتواصلة للواء سومبيو. وأشكر كل المتكلمين الذين ساهموا في هذا اللقاء.

لقد قلت إن هذا الاجتماع تاريخي. ولأنه رابع اجتماع فقط لمجلس الأمن خارج نيويورك منذ ١٩٥٢، فإنه بمعنى من المعاني تاريخي بطبيعته تقريبا. لكن المقياس الحقيقي الوحيد لنجاح هذه المناسبة، المقياس الوحيد لما إذا كان سيثبت أنه حدث تاريخي، يوجد لدى طرفي الصراع في السودان.

نعم، لقد اتخذنا قراراً - الرابع بشأن السودان هذه السنة. ونعم، إن الطرفين وقعا على مذكرة تفاهم. لكن سيقول البعض - البعض يقولون سلفاً - ”أوه، إنه ليس سوى قرار آخر“ و ”أوه، مذكرة التفاهم ليست سوى اتفاق من أجل الاتفاق على السلام في وقت ما على

لكن هذه الصورة وهذه الرؤية وهذا الحلم بالسلام كلها تتمحور حول وفاء الطرفين بالتزاماتهما بتوقيع اتفاق سلام مع حلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. نحن قريبون جدا جدا من السلام، لكننا كنا قريبين من قبل. السيد نائب الرئيس طه والسيد قرنق، لا تتركا هذه الفرصة تفلت. امضيا في إنفاذ وعودكما حتى النهاية. اثبتا أنكما رجالان جديران بكلمتيهما. وأتيجا لنفسيكما فرصة الشعور بالرضا الهائل عندما تعرفان أنكما اتخذتما الخطوات الأولى لتغيير اتجاه التعسف وإنهاء المعاناة التي ابتلي بها بلدكما كل هذا الوقت. عندئذ، وعندئذ فقط، سيكون الطرفان قادرين على النظر إلى الالتزامات التي قطعها اليوم في نيروبي باعتبارها النقطة التي قلبت فيها صفحة جديدة وعظيمة من التاريخ المضطرب للسودان.

أستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للنائب الأول لرئيس جمهورية السودان، السيد علي عثمان طه.

السيد طه (السودان): السيد الرئيس، اسمحوا لي، باسم حكومة وشعب السودان، أن أجدد إسداء الشكر لمجلسكم الموقر، على مغادرته مقر الأمم المتحدة ليلتئم هنا في أفريقيا، وليومين متتاليين، لبحث قضايا أفريقيا، وعلى رأسها دعم مسيرة السلام في السودان.

ولعل القرار الذي تم اتخاذه اليوم، ومذكرة التفاهم التي شهدت توقيعها، يشكلان معا ضمانات قوية، كفيلة بالإسراع في إكمال ما تبقى من خطوات، حتى نتوج هذه المسيرة الشاقة والطويلة بسلام شامل ومستدام مع نهاية هذا العام.

لقد ظل السلام وما انفك خيارا استراتيجيا لحكومة السودان. وعلى مدى عقد ونصف العقد من الزمان، لم نترك بابا إلا طرقتاه، ولا محورا إلا ارتدناه بحثا عن السلام.

أن يصبح السودان أمة تحترم حقوق الإنسان وأن يستبدل العنف بالحوار السياسي. يجب أن تتقدم العملية بسرعة ودون التزمتم في المواقف أو السعي إلى الحصول على إعجاب الآخرين أو إطلاق وعود كاذبة.

إنني أطلب من كل واحد حاضر اليوم التفكير فيما يمكن أن يكون عليه الأمر. تصوروا أن السودان بدأ في اليوم الأول من ٢٠٠٥ وتقدم خلال السنوات الست من الفترة الانتقالية التي يغطيها الاتفاق. تخيلوا حكومة وحدة وطنية ومصالحة لديها روابط سياسية واقتصادية جديدة مع أمم أخرى وتخيلوا دارفور مستقرة. عند هذه النقطة، ستوفر الأمم المانحة القوة الاقتصادية للدفع بالتنمية إلى الأمام وسيكون هناك هيكل أساسي في كل أنحاء الوطن للأمن والاستقرار والعدالة.

وهذا يجريني إلى دارفور، حيث ما زالت الفوضى والوحشية النمط السائد. ومع إقامة المؤسسات السياسية في كل أنحاء الوطن ومع إرساء الأمن في أنحاء البلد، يجب أن تستمر عملية إنصاف أهل دارفور المظلومين. أريد أن أكون واضحا: يجب أن يتم وضع حد للعنف والفظاعات التي ترتكب في دارفور فورا. لقد سمعتم هذه الرسالة بوضوح من مجلس الأمن؛ فانتبهوا إليها. ولا أستطيع أن أشدد على هذه النقطة أكثر.

عندما يتم الاتفاق بين الشمال والجنوب، سيزداد تدفق المساعدات على كل السودان، مع إدراك أن الطرفين يفيان بالتزامتهما، بما فيها تلك التي تم الاتفاق عليها في أبوجا وانجامينا. كما سيتم تنفيذ عمليات دعم السلام في أنحاء البلد، بما في ذلك في الغرب. فبالعمل إلى جانب الطرفين، ومع القيادة المستمرة والحيوية للاتحاد الأفريقي وللهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، يمكننا أن نستعمل نهاية عملية السلام بين الشمال والجنوب كمنصة انطلاق لإنهاء المعاناة في دارفور.

المانحين الذي سيعقد في النرويج التي نحى جهودها التي شرعت فيها بخطوات تحضيرية نتمنى أن تكمل بالنجاح التام لهذا المؤتمر.

وفي الختام، لا بد لي أن أجدد الشكر لرئيس جمهورية كينيا ولكم شخصيا حيث رافقتونا في مسيرة السلام منذ ثلاثة أعوام. ونوجه الشكر أيضا إلى أعضاء مجلسكم الموقر على هذه الجلسة الاستثنائية التاريخية، وإلى هيئة الحكومة الدولية المعنية بالتنمية، التي رعت هذا المشوار الصعب لسنين عديدة دون كلل أو ملل، وإلى منبر شركاء الهيئة، والاتحاد الأفريقي، وإلى الجنرال سومبيو، مبعوث الرئيس الكيني، وإلى جميع الشركاء، والوسطاء والمراقبين.

وإذا كنتم، السيد الرئيس، قد ذكرتم في نهاية كلمتكم أن هذا الاجتماع ينبغي ألا يذهب مناسبة لأخذ الصور التذكارية، أو إطلاق الكلمات الخاوية من المضمون، فإننا نؤكد لكم في ختام كلمتنا حرصنا والتزامنا الكامل بأن نقدم إلى شعب السودان وأفريقيا والمجتمع الدولي هدية السلام مع نهاية هذا العام ومطلع فجر العام الجديد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس الجبهة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، السيد جون قرنق، وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت.

السيد قرنق (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا لمبادرتكم بإحضار مجلس الأمن إلى كينيا. واسمحوا لي أن أهنئ كل أعضاء مجلس الأمن على الإنجازين اللذين حققوهما للتو وهما: التوقيع على مذكرة التفاهم بيننا وبين حكومة السودان، واتخاذ القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤) بالإجماع.

إن رحلة المجلس إلى كينيا، كما هو واضح الآن، لم تذهب سدى. وتحقيق اتفاق سلام شامل في السودان قبل نهاية هذا العام سيؤدي إلى سلام أوسع نطاقا في السودان

والآن، وبفضل ما توفر من إرادة جادة وصادقة، لازمت مسيرة المفاوضات في نيفاشا، وصولا إلى توقيع البروتوكولات الستة وإعلان نيروبي، فإننا أشد حرصا الآن من أي وقت مضى على أن يجني شعبنا ثمار هذه المسيرة الطويلة، لأن ما تحقق حتى الآن ينبغي عدم التفريط فيه بأي حال، لأنه لم يتحقق نتاج صدف أو مزايدات، بل نتاج الصبر والعزم والحفر بالأظافر، على صخرة الحرب والخصام.

وقد أكدت حكومة السودان مرارا، وما زالت تؤكد التزامها التام بتنفيذ هذه البروتوكولات، والاتفاق الشامل المرتقب، اتساقا مع مضامين القرار الذي اتخذته مجلسكم الموقر اليوم، وما حمله من رسائل، لحض الأطراف على تنفيذ ما اتفقت عليه.

ولقد كان من الطبيعي أن يتطرق قراركم إلى قضية دارفور. فالسلام كل لا يتجزأ، ولا بد أن نؤكد لكم مجددا أن توقيع اتفاق السلام الشامل مع الحركة الشعبية لتحرير السودان هو أقصر الطرق لتسوية أزمة دارفور، لأن بروتوكولات نيفاشا تضع الأطر لمنح الأقاليم في السودان كله أوسع ما يمكن من سلطات الإدارة لشؤونها في إطار فيدرالي. وبين هذا وذاك، تأتي التنمية الشاملة المتوازنة في رأس سلم الأولويات، وفقا للخطة التي سردت خطوطها العامة أمامكم بالأمس.

ونحن هنا نجدد التزامنا بما جاء في القرار ونرى فيه رسالة إيجابية لدفع عملية السلام في مجملها إلى الأمام.

لقد وقفتم أمس واليوم على تفاصيل حقيقة مسيرة السلام في السودان، وكما أشرت، وأشار الأخ الدكتور جون قرنق، رئيس الحركة الشعبية أمس، فإن دور المجتمع الدولي في ما يتعلق بدعم تنفيذ الاتفاق، وخاصة في السنوات الأولى من فترة الانتقال، أمر في غاية الأهمية. ونحن نتطلع إلى مشاركات ومساهمات واسعة من المجتمع الدولي في مؤتمر

لصالح جنوب السودان، ولصالح السودان الجديد، وجبال النوبة، وجنوب النيل الأزرق وأبيي، وفي النهاية يصب في صالح السودان ككل، كذلك فهو لصالح دارفور، وللمنطقة ولأفريقيا، إنه لصالح المجتمع العالمي.

كما قلت، سنبدل قصارى جهدنا للوفاء بالتزاماتنا. ونناشد المجلس أيضا أن يبذل قصارى جهده للوفاء بالتزاماته. سنحتاج إلى قدر كبير من المساعدة، لأن السودان تمزق لمدة طويلة. هذه هي السنة الثانية والعشرون من الحرب، وقبل ذلك كنا في حرب لمدة ١٧ عاما. وهذا يعني ٣٩ عاما من الـ ٤٨ عاما التي انقضت على استقلالنا. ولا بد أن يتعلق الأمر بقضايا هامة جدا لأي مجتمع لكي يخضع نفسه لأجيال من الحرب. وسنفعل قصارى جهدنا لتسوية خلافاتنا وتوحيد بلدنا، ليتسنى لنا الانضمام إلى مجتمع الدول في السلام والتنمية والرخاء.

سنحتاج للمساعدة في تنفيذ الاتفاقات التي وقعناها. فقد وقعنا الاتفاق المعروض على المجلس، المتعلق بالترتيبات الأمنية. وتشمل الترتيبات الأمنية نطاقا واسعا من القضايا: بناء الجيش؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والعناية بالبحارين السابقين، ليتمكنوا من العودة إلى الحياة المدنية العادية - حياة منتجة تليق بالتضحيات التي قدموها. وقد وقعنا اتفاقا بشأن تقاسم الثروة، حيث سنحتاج أيضا لمساعدة كبيرة، وسنحتاج للمساعدة أيضا على تنفيذ اتفاقات تقاسم السلطة، والاتفاقات المتعلقة بمنطقتي جبال النوبة والنيل الأزرق ومنطقة أبيي، والاتفاقات المتعلقة بحق تقرير المصير في نهاية الفترة الانتقالية.

تعكس هذه الاتفاقات تنوع السودان، الذي حاولنا أن نستوعبه في هذه الاتفاقات، لأن الإخفاق في إدارة هذا التنوع هو الذي أدى إلى أجيال من الحرب والمعاناة. ولتيسر لنا الحفاظ على وحدة بلدنا ووحدة أراضيه - وهو بلد يتسم

كما أكد الكثيرون منا. إن مذكرة التفاهم والقرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤) يثبتان أسس عملية السلام. بمرساة مجلس الأمن. وقد سمعت في وقت سابق أن عضوا في المجلس كان بمثابة القابلة لعملية السلام، لذا فقد أصبحت عملية السلام الآن وليدة المجلس.

سيولد هذا القرار زخما للسلام في السودان - بدلا من زخم الحرب، وظهور مختلف مجموعات المقاومة هنا وهناك في السودان، والتفكك الوطني في نهاية المطاف. وسيتم تجنب ذلك بالتحرك نحو السلام وتوليد ذلك الزخم، لكي نزداد اتحادا بدلا من أن نزداد تشرذما.

يرسل القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤) رسالة إلى الشعب السوداني، الذي عانى طويلا - شعب جنوب السودان وشعب جبال النوبة وشعب جنوب النيل الأزرق وأبيي ودارفور في شرق السودان، وإلى أبناء شعب السودان بصورة عامة. ستنتهي أخيرا معاناتهم التي طال أجلها، ليتمكنوا من استئناف حياتهم، وبالتالي نستطيع أن نسمع مرة أخرى غناء الأطفال المفرح وهم في طريقهم إلى المدرسة.

بالنسبة للقرار الذي اتخذته المجلس للتو، قد لا ندرك الآن نحن، الأطراف، إدراكا كاملا أنه يمثل عملا أقوى كثيرا، على سبيل المثال، من العقوبات التي كان من المحتمل ألا يحقق المجلس توافق آراء بشأنها. ولكن يوجد توافق في الآراء حول هذا القرار، وأقول إنه أكثر جدية لأنه يمثل التزام الأطراف بالتوصل إلى تسوية سلمية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وهذا يعني أنه قد تترتب عواقب أشد من العقوبات إذا لم تف الأطراف بالتزاماتها. هذا ما أعني.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب للمجلس عن كامل التزام الحركة الشعبية لتحرير السودان بأن تبذل قصارى جهدها لكي لا تخيب آمال المجلس أو الشعب السوداني أو المنطقة أو المجتمع الدولي. إن إحلال السلام في السودان

سيطلقها من عقابها اتفاق السلام الشامل، الذي تعهدنا للتو بالتوصل إليه في نهاية هذا العام.

باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وباسم شعب السودان، نرحب بمشاركة أعضاء هذه الهيئة، أعضاء مجلس الأمن، في هذا المشروع السوداني العظيم، الذي ينطوي على تغيير، يُعد نموذجاً يحتذى، في السياسات والاقتصاد والمجتمع، ونحن نخط طريقنا نحو السودان الجديد الذي يوفر السلم والعدالة والاستقرار والرخاء للجميع. هذا هو الطريق الوحيد، الذي يمكننا من إبقاء السودان متماسكاً بجميع تنوعاته.

مرة أخرى، أهنيئكم سيدي الرئيس. وأهنيئ أعضاء مجلس الأمن، والجنرال سومبيو، ومبعوثي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) وقادتها، والهيئة الثلاثية، والاتحاد الأفريقي، وأشكرهم على كل إسهاماتهم التي قدموها للوصول إلى ما نحن عليه الآن. لقد كانت رحلة شاقة منذ أن بدأنا في مشاكوس، وصولاً إلى نيفاشا. إذ أعاقنا صعودنا العقبات، الواحدة تلو الأخرى. وكلما أبرمنا اتفاق سلام اعتقدنا أننا وصلنا إلى القمة، لكننا كنا ندرك كل مرة أن ثمة عقبة أخرى لا تزال تعيق الطريق أمامنا. ونحن نتمنى أن يمثل توقيع اتفاق سلام شامل تجاوزاً للعقبة الأخيرة. ونأمل أن تكون الأرض المنبسطة أمامنا خالية من الألغام، حتى نتتمكن من إكمال مهمة تنمية شعبنا.

ومرة أخرى، نؤكد للمجلس التزامنا بمذكرة التفاهم التي وقعناها للتو، وتقديرنا للقرار الذي اتخذته المجلس. فهو، كما قلت آنفاً، مولودنا المشترك، بوصفه نتاج مجلس الأمن.

في النهاية، أتمنى الخير لكل السودانيين. وأتمنى أن يكون السلام هدية ونحن نقرب من عيد الميلاد ونهاية السنة. وأتمنى أيضاً الخير لشعب المنطقة. وأقدر بيانات رئيس كينيا،

بالتنوع - يجب أن ننفذ البروتوكولات الستة التي وقعناها، ويجب أن تؤدي هذه البروتوكولات الستة إلى مزيد من السلم لبلدنا، وبالتالي يحل السلام في دارفور في شرق السودان، وفي جميع أنحاء بلدنا.

إن السلام لن يكون له معنى ما لم يؤدي إلى فوائد ملموسة للأفراد والمجتمع ككل. هناك أهمية كبيرة لمسألة إعمار وتنمية جميع مناطق السودان، خاصة مناطق جنوب السودان وجبال النوبة والنيل الأزرق وأبيي ودارفور ومناطق أخرى، التي تضررت من الحرب، وسنحتاج - ونتوقع - مساعدة المجلس في هذا الصدد.

وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن امتناني للدور الذي قامت به النزوح في الإعداد لمؤتمر المانحين. وناشدكم، أنتم الذين تمثلون بلدانا وأقاليم، أن تسهموا بسخاء وأن تبرعوا بسخاء في مؤتمر المانحين. إلا أن التعهد شيء والإفراج عن الأموال شيء آخر. أريدكم أن تعهدوا وأن تفرجوا عن الأموال أيضاً، وإلا، كما قال السيد دانفورث في وقت سابق، ستكون هذه وعود جوفاء. هذه التزاماتكم - التزامات المجتمع الدولي - بمساعدة السودان على إعادة توحيد نفسه والتحرك نحو الإعمار والتنمية، ليتمكن الشعب السوداني، الذي عانى طويلاً، من إيجاد مزايا ملموسة للسلام.

يعني السلام بالنسبة لي ما يعنيه لكل فرد. وليس ما يعنيه لمجلس الأمن، أو للحركة الشعبية لتحرير السودان أو للحكومة السودانية، ولكن ما يعنيه للأفراد وهم يعيدون استئناف حياتهم، وما هي المزايا الملموسة التي يجنونها نتيجة للسلام. سنفعل قصارى جهدنا لنكون عاملاً حفازاً لشعبنا لتحقيق طموحاته.

أود أن أشدد على مجلس الأمن وعلى أعضائه، بوصفهم ممثلين لبلداتهم ومناطقهم، أن السودان يوفر فرصاً عظيمة. فلدينا موارد ضخمة، بما فيها آراء بعيدة الأثر،

عقود من الصراع. وتجري الإعدادات لمؤتمر أوصلو على قدم وساق. ونحن بانتظار أن تتخذ الأطراف آخر الخطوات باتجاه السلام.

ويذكرنا الوضع في دارفور مرة أخرى بأن تلك الخطوات الأخيرة ينبغي اتخاذها قريباً جداً. وتدين النرويج بشدة أعمال القتل والهجمات التي تشن على المدنيين في دارفور، ونحن نؤيد تأييداً تاماً الدعوة التي وجهها مجلس الأمن من أجل التنفيذ السريع للبروتوكولات الإنسانية والأمنية. كما نرحب ونؤيد الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي في مفاوضات أبوجا وعلى الأرض في دارفور، وننوه بالأطراف لتوقيعها الاتفاق الهام في أبوجا مؤخراً.

لكننا نؤيد الرأي القائل إن الطريق إلى حل سياسي لأزمة دارفور يمر عبر إتمام مفاوضات السلام التي تقودها إيغاد. فاتفاق سلام في سياق محادثات إيغاد سيتحول إلى أرضية للتسويات السلمية على المستوى الوطني، وفي دارفور، والمناطق الأخرى غير المستقرة. لكن اهتمام حكومة السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان يجب أن يتركز، وبصورة عاجلة، على استكمال العملية.

ويقف السودان اليوم على مفترق طرق، حيث يتعين على قادة البلد الاختيار بين طريق السلام والاستقرار، وطريق التفتت والتناحر. ولذلك، فإن مذكرة التفاهم التي وقعناها اليوم واعدة بالخير. وسيكون نجاح مباحثات السلام نهاية لعملية طويلة ومباشراً ببدء عملية أخرى هي إعادة إعمار السودان وتنميته.

ولن يكون الدعم الإنمائي الدولي الطويل الأجل ممكناً ما لم ترس الأطراف دعائم بيئة مسالمة في أرجاء البلد، ويتمكن المشردون داخلياً من العودة، ويستطيع الناس ممارسة حياتهم اليومية بشكل طبيعي من جديد، ودون خوف، ويصبح إيصال المساعدة الدولية إلى جميع مناطق السودان

والرئيس موسيفيني، وكلاهما تفضل بتوجيه كلمة إلى هذه الجلسات الهامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف خاص جداً أن نستقبل في مجلس الأمن ووزارة التنمية الدولية في النرويج. ومهما تكلمنا عن أهمية النرويج لعملية السلام فلن نوفيها حقها. فهي اضطلعت بدور مركزي وقيادي. إذ انخرطت السيدة جونسون في هذا الجهد لسنوات، وكانت دوماً قيادية تؤدي ذلك بروح بناءة جداً جداً.

والآن أعطي الكلمة لوزيرة التنمية الدولية في النرويج السيدة هايلد جونسون، وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

السيدة جونسون (النرويج) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بشكركم، السفير دانفورت، على دعوتي إلى توجيه كلمة إلى المجلس هنا في نيروبي اليوم. وأنا ممتنة لكم على هذه الفرصة لتناول موضوع مؤتمر المانحين الدوليين المزمع عقده في بلدي، وأتشرف بالمشاركة في هذه الجلسة الهامة جداً. إن انعقاد جلسة مجلس الأمن في نيروبي يعث برسالة قوية عن التزام العالم بدعم السودان الذي يتخلى عن الحرب؛ رسالة عن تطلع العالم إلى الانتهاء بسرعة من محادثات السلام التي ترعاها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ ورسالة مفادها أن علينا جميعاً تآدياً دورنا لتحقيق السلام في بلد عانى فيه الكثيرون ولزمن طويل.

إن المسؤولية الرئيسية عن التنمية المقبلة في السودان تقع على عاتق القادة السودانيين، لكن من المهم أن يبقى المجتمع الدولي مستعداً لدعم الأطراف في إعادة إعمار البلد وتنميته، حالما يتم إرساء الدعامة الأساسية لسودان ينعم بالسلام.

وقد عرضت النرويج استضافة مؤتمر المانحين الدوليين لبحث الخطوة المقبلة وهي إعادة إعمار وتنمية بلد دمرته

نحن لا نبدأ عملنا في السودان من لا شيء. نحن لا نبدأ من الصفر. نحن نبدأ من ٣٩ تحت الصفر: ٣٩ سنة من الحرب والدمار. وفي الجنوب، اضطر الملايين إلى الفرار من ديارهم، وتم تدمير البنية التحتية وبنات الهيكل الأساسي للمجتمع معدوما. وفي دارفور، الدمار هو سيد الموقف. وفي معظم أنحاء السودان، وصل الفقر إلى مستوى يتطلب سنوات من الانخراط الدولي. وأمام الأطراف السودانية والمجتمع الدولي مهمة شاقة. ولا يسعنا أن نكرر الأخطاء الماضية التي ارتكبت بعد الصراع في مناطق أخرى من العالم.

إننا نعرف من التجربة أن السلام هش. فهو بحاجة إلى عناية وحماية ورعاية. ونعلم أيضا أن التاريخ مفعم بالأمثلة عن تبديد الوعود بالسلام والفرص الضائعة والأخطاء المرتكبة. والحقيقة أن ما يزيد على نصف جميع اتفاقات السلام يكون مآلها الفشل وتترلق الأطراف مجددا في خضم الحروب. ومن قبيل السخرية أن بعض المانحين، رغم ما لديهم من نوايا حسنة، ساهموا أحيانا في ذلك. وعلينا أن نتعلم من أخطائنا.

هذه بعض المخاطر: انعدام التنسيق بين المانحين يسمح للكبرياء الوطني أو التنظيمي بالتقدم على النتائج المحرزة ميدانيا؛ وانعدام ملكية البلد، عندما يُحمل البلد حكومة وشعبا على الوقوف موقف المتفرج ويكون غير قادر على الإمساك بزمام العملية التي ينبغي أن تكون ملكا له؛ وانعدام الالتزام البعيد الأمد من المانحين، عندما يتنافس المانحون على تقديم المساعدة لفترة قصيرة بعد تحقيق السلام - وهذه فرصة للظهور - ثم ينكفئون عندما تتطلب أزمة أخرى اهتمامهم.

وفي السودان سندفع ثمنا غالبا إذا تكررت هذه الأخطاء. فنظرا للسلمات الفريدة لهذا الصراع، سيكون لهذه الأخطاء عواقب أشد خطورة هنا عنها في معظم مناطق

مضمونا. إن الشرط المسبق لنجاح مؤتمر المانحين هو إيجاد بيئة يمكن للمجتمع الدولي من خلالها أن يقتنع بأن موارد المانحين ستستخدم أحسن استخدام ممكن، وذلك لمصلحة كل سوداني.

وسيقوم المجتمع الدولي بالإعداد جيدا لمباحثات مؤتمر الدول المانحة. وكانت خطط مساعدة السودان بعد الحرب جزءا لا يتجزأ من جهود التوصل إلى تسوية سياسية. وقد انخرط مجتمع المانحين الدولي، من خلال جهود إيغاد ومنتدى شركاء إيغاد، منذ أربع سنوات، بالإعداد للمساعدة، مع دعمه لعملية السلام. وقد انخرطت الأطراف في كل خطوة من هذه التحضيرات، وهي على وعي تام بالمزايا التي يمكن أن تجنيها من توقيع اتفاق سلام شامل.

وسيتناول مؤتمر أو سولو للمانحين مسألة إعمار جميع مناطق السودان وتنميتها. وفي الحقيقة، قد تكون تلك أفضل عملية مساعدة في فترة ما بعد الحرب، من ناحية التحضير حتى الآن. وفي أيلول/سبتمبر اجتمعت الأطراف السودانية في منتدى شركاء إيغاد في أو سولو، مع الأطراف المانحة، بما فيها الصين، والاتحاد الأفريقي، والجامعة العربية، لمناقشة الإعداد لمساعدة السودان المستقبل. وقد أكد الاجتماع أن منتدى شركاء إيغاد سيكون منتدى للتنسيق بين المانحين ولتوسيع دائرة المؤيدين لدعم السودان الجديد.

إن التخطيط الناجح لا يترجم دوما إلى عمل ناجح. وأعتقد أننا لو التزمنا بخططنا، فسوف يكون لدى السودان فرصة ممتازة للنجاح. والسودان يمكن إعادة بنائه ولكن عن طريق بذل جهود وطنية ودولية هائلة فحسب. والهيكل الحكومي الجديد - أي السودانيون - يجب أن يفني بوعوده، ونحن المانحين يجب أن نفني بوعودنا. لا للوعود الجوفاء، وإنما العمل هو المقياس.

الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولا بد من أن تعالجه الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المانحة. ويجب أن يتجلى في جهودنا المشتركة تعقيد اتفاق السلام والترتيبات الخاصة للفترة الانتقالية.

ويجب على الأطراف السودانية أن تمتلك وتمسك بزماد خطة العمل التي وضعتها الأمم المتحدة للعام المقبل. ويجب أن تشكل جزءاً أصيلاً من انخراطنا المشترك في التخطيط. وامتلاك السودانيين لها معناه أن يمتلكها كل من الهيكل الحكومي الجديد والسكان. كما أنه يعني التعاون مع مختلف مستويات السلطة. وينبغي أن تؤدي المساعدة الإنمائية دوراً استراتيجياً، بتعزيز السلام وفقاً لنص الاتفاق وروحه، والإثابة على إحراز التقدم، وكفالة الاستقرار. ويجب أن تتمتع بالقدرة على الاستمرار. فلا بد للمانحين من الالتزام بعملية طويلة الأجل، والتأكد من بقاء السودان متمتعاً بالأولوية حتى يصبح الرخاء أيضاً، وليس مجرد السلام، في تناول الشعب السوداني.

فلا يمكن إعادة بناء السودان الذي ينعم بالسلام في عام أو عامين. وقد تقتضي عقود من التدمير عقوداً أخرى من التشييد، للأبنية والمؤسسات وسبل معيشة السكان. ولكي نؤدي دورنا، يجب أن نتفق على بعض قواعد أساسية لمساعدتنا وتعاوننا. وإذا علمنا أن المعونة سوف تنفق بحكمة، فسوف توفر أوساط المانحين الأموال الضرورية. غير أننا لكي نفيدهم إلى أقصى حد بكل دولار من دولارات التنمية، يجب أن نتعاون ويجب أن ننسق فيما بيننا. فالتنافس بين المؤسسات يكلف أموالاً، بل إنه قد يكلفنا السلام.

وأطلب إلى مجلس الأمن أن يبعث بإشارة واضحة إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان وجميع الوكالات، وكذلك لجميع الجهات المانحة الأخرى، المتعددة الأطراف والثنائية، لتنسق جهودها على نحو وثيق سواء في نطاق

العالم الأخرى. ويتحتم علينا بصفتنا من الجهات المانحة أن نأخذ العبرة من الدروس المستفادة. فإن لم نفعل، ستكون النتائج مدمرة، ليس للشعب السوداني فحسب، وإنما للمنطقة برمتها. وقد لا يتاح لنا سوى هذه الفرصة لأداء العمل على وجهه الصحيح. ويقع على الزعماء السودانيين والمجتمع الدولي التزام بإنجاحه. ولهذا السبب يلزمنا فريق متحد من الشركاء الدوليين، ووثيق التنسيق مع الأطراف السودانية وحكومة ما بعد الحرب في السودان. ولهذا السبب أيضاً يلزمنا تعاون وثيق بين الأمم المتحدة والبنك الدولي، ووكالات تابعة للأمم المتحدة تعمل في تنام. ولهذا السبب نرحب بالجهود الجاري بذلها من قبل الأمم المتحدة والبنك الدولي لإنشاء صناديق استثمارية مشتركة متعددة المانحين بالتعاون عن كثب مع الأطراف ومع الجهات المانحة الرئيسية. ولهذا السبب نعد الخطط للقيام بعمليات مشتركة وإقامة مكاتب مشتركة للمانحين، تمهيداً لمستوى من التنسيق والتعاون لم يُشهد له مثيل من قبل.

وفي السودان، لا مجال للعمل الانفرادي. فانعدام التنسيق بين المانحين لا يؤدي إلى إهدار الموارد فحسب، بل يمكن أيضاً أن يفتح الطريق أمام التلاعب الذي يعكس مسار العملية، بدل أن يدفعها إلى الأمام.

ولا نملك نحن المانحين المخاطرة بأن نصبح دمي في لعبة لا سيطرة لنا عليها. ولهذا السبب نريد أن نحدد معياراً جديداً أرفع لأعمالنا في السودان المستقبل، معياراً للتنسيق يمكن أن يشكل مرجعاً بالنسبة للمناطق الأخرى الخارجة من الصراعات.

وقد اتفقت الأطراف على نموذج للفيدرالية غير المتنازرة. وسيكفل ذلك للمنطقة الجنوبية استقلالا ذاتياً واسع النطاق. بيد أن السبب الجوهرى للحرب الأهلية يكمن في التفاوت بين الشمال والجنوب من حيث التنمية

وبالنظر إلى السمة العاجلة لهذه الحالة، أود أن أتقدم باقتراح. ومن منطلق النوايا الحسنة التي أبدتها كلا الزعيمين بالأمس واليوم، وحفاظا على هذا الزخم، أود أن أقترح على علي عثمان طه وجون قرنق أن يعجلا بمجداولهما الزمنية يلتقيا قبل الموعد الذي اعترما اللقاء فيه بخمسة أيام حتى يستطيعا بدء المهمة على جناح السرعة. فهما بحاجة إلى كل دقيقة. وقد عانى شعب السودان أكثر مما ينبغي وأطول مما ينبغي. وحياة الملايين في الميزان، وفي وسعهما أن يضعا نهاية لهذه الحالة الآن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أعطي الكلمة للسفير سمير حسني، مدير الإدارة الأفريقية والتعاون الأفريقي - العربي في جامعة الدول العربية.

السيد حسني: باسم السيد عمرو موسى، الأمين العام للجامعة الدول العربية، الذي لم يتمكن من المشاركة في هذا الاجتماع الهام والتاريخي، يشرفني أن أدلي بهذا البيان.

أولا، حرصا على دعم مسيرة السلام والوفاق الوطني في السودان، ونظرا لما تمتلئه هذه القضية من أهمية قصوى لدولة عضو وللأمن العربي معا، ظل موضوع السودان بندا دائما على جدول أعمال الجامعة العربية، بهدف المساعدة الفاعلة في إيجاد حل سلمي شامل للمسألة السودانية.

وعلى صعيد قضية جنوب السودان، وبعد توقيع بروتوكول مشاكوس في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٢، والذي رحبت به الجامعة العربية في حينه، في ظل مجتمع عربي كان يراوح الخطى إزاءه، فشملت جهود الجامعة العربية جانبيين أساسيين، أولهما سياسي يتعلق بدفع عملية السلام والمفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، وحثهما على إبرام وتوقيع اتفاق سلام شامل. وقد

منظومة الأمم المتحدة، أو في نطاق دوائر المانحين، أو مع السلطات السودانية ذات الصلة، وألا تُنزل أعلامها. وينبغي أن يتجلى هذا المبدأ في قرارات المجلس وفي الأعمال التحضيرية لمؤتمر المانحين الذي يوشك أن يعقد.

ويجب أن نبدأ بتعبئة الموارد للمهمة الهائلة المتمثلة في بناء السودان نيعم بالاستقرار والأمن، فهو أكبر بلدان أفريقيا. وسوف تستند تعهداتنا إلى وثائق رصينة، كتلك التي توفرها بالفعل لجنة التقييم المشتركة. ويجب أن نتوصل أيضا بشكل منفصل إلى تفاهم مشترك فيما بين الجهات المانحة الرئيسية حول كيفية معالجة عبء الديون الثقيل الوطأة على السودان. ويجب أن يكون الحل عريضا في نطاقه، وأن يشمل دولا من غير أعضاء نادي باريس. ويجب ألا تطغى مسألة الدين على مؤتمر أو سولو، بل ينبغي أن يركز على تدفقات المعونة الجديدة اللازمة لترسيخ السلام. ومن ثم ستنشأ عملية للتعامل مع مسألة الديون بالتوازي مع عملية التحضير لأوسلو.

ويلزمنا أيضا مزيد من المانحين. ويحدوني الأمل في أن تشمل شراكة المانحين في السودان في المستقبل مشاركين جديدا غير تقليديين. ويجب أن نحث جميع المانحين على التعهد بسخاء، والالتزام بوعودهم على الأقل. وسيشرف النرويج أن تدعو الأطراف السودانية ودوائر المانحين على اتساعها إلى مؤتمر المانحين الأول للسودان. بمجرد التوقيع على اتفاقات السلام والسيطرة على الحالة الإنسانية في دارفور. وقد أكد مجلس الأمن في هذه الجلسة بنيروبي التزامه إزاء السودان. وستقف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره على أهبة الاستعداد لمساعدة السودان فور إتمام الزعماء السودانيين المفاوضات. فالشعب السوداني وسائر العالم ينتظران من الأطراف أن تظهر روح القيادة اللازمة لإنجاز المهمة والإعداد للسلام.

بوتيرة العمل العربي في تنمية جنوب السودان ويوفر الضمانات الكافية للاستثمار الآمن فيه.

إن وضع حد نهائي للتراع في جنوب السودان، وهو نزاع طال أمده، أصبح الآن حقيقة ملموسة أكثر من أي وقت مضى بعد التوقيع على مذكرة التفاهم اليوم، الأمر الذي يحملنا على أن نناشد الطرفين المتفاوضين التوصل في أقرب أجل إلى توقيع اتفاق سلام شامل. ونحن نثق بأنهما سيفعلان ذلك قبل نهاية هذا العام، مؤكدين استعداد الجامعة العربية ومنظومتها لتقديم الدعم اللازم لضمان التنفيذ الكامل للاتفاق المرتقب.

خامسا، لا يتسع المجال لعرض جهود الجامعة العربية السياسية والإنسانية تجاه أزمة دارفور، غير أن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري انعقد في ٨ آب/أغسطس من هذا العام وتدارس تطورات الأوضاع في دارفور في ضوء تقرير بعثة الجامعة العربية لتقصي الحقائق التي زارت دارفور وشرق تشاد وأعدت تقريرا أشاد به مؤخرا السفير يانبرونك في تقريره أمام مجلسكم الموقر في اجتماعه الماضي. وشارك في هذا الاجتماع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ومثله الخاص لدارفور والسيد يان برونك نفسه والأمين العام ووزير الخارجية النيجيري ممثلا للرئيس أوباسنغو، رئيس الاتحاد الأفريقي. وقرر المجلس تقديم الدعم الكامل للاتحاد الأفريقي في قيادة الجهود الرامية إلى حل الأزمة ومشاركة الدول العربية الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في دعم بعثة مراقبي وقف إطلاق النار وقوات حمايتها في دارفور. وفي ضوء ذلك، شاركت الجامعة أيضا بفعالية في جهود الوساطة بين الحكومة السودانية وكل من حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة والتي أسفرت عن توقيع البروتوكولين الأممي والإنساني في التاسع من هذا الشهر. كما تشارك الجامعة في الآلية المشتركة بين الحكومة السودانية والأمم المتحدة لتقييم الالتزامات الواردة في البيان المشترك الصادر عنهما في

شارك الأمين العام للجامعة في حفل توقيع إعلان نيروبي للسلام بتاريخ ٥ حزيران/يونيه الماضي، كما أنه زار في العام الماضي جنوب السودان وأرسل وفدا إلى مدينة رُمبيك الجنوبية، وكان في ضيافة الحركة الشعبية لتحرير السودان، للتأكيد على التزام الجامعة العربية ودولها الأعضاء بمسيرة السلام، وعلى عزم الجامعة العربية ومؤسساتها على المساهمة الفاعلة في تنمية جنوب السودان والمناطق المتأثرة بالحرب، وجعل الوحدة السودانية خيارا طوعيا جاذبا.

ويتمثل الجانب الثاني من أداء الجامعة في جهودها لتنمية جنوب السودان. ولقد أثمرت هذه الجهود عن تعهدات مالية كبيرة من قبل الدول وصناديق التمويل العربية تنتظر توقيع اتفاق السلام النهائي للوفاء بها وتنفيذها. ويسعدني أن أحيط المجلس الموقر علما بأن القيمة المالية للمشروعات التنموية التي دخلت حيز التنفيذ بالفعل في جنوب السودان تربو على ٢٠٠ مليون دولار في مجال البنية التحتية، وخاصة الطرق التي تربط الشمال والجنوب، إضافة إلى تنفيذ برامج لتنمية مهارات الجنوبيين السودانيين بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني العربية.

ثالثا، دعما للسلام وحفزا لجهودات التنمية وإعادة الإعمار في ربوع السودان كله، دعت القمة العربية التي انعقدت في شهر أيار/مايو الماضي في تونس الدول الأعضاء وصناديق التمويل والاقتراض العربية إلى معالجة الديون المترتبة على السودان، ذلك أن ديون السودان تربو على ٦٥ مليار دولار، ٤٠ في المائة منها ديون لدول وصناديق عربية.

رابعا، تعمل الجامعة العربية من خلال المنظمة العربية لضمان الاستثمار وهي إحدى منظمات الجامعة العربية المتخصصة وتمويل من الدول والصناديق العربية على إنشاء صندوق لضمان الاستثمار يضمن المشروعات الاستثمارية في جنوب السودان. ومن شأن هذا الصندوق أن يسرع

تقديم الدعم لجمهورية الصومال وتمكينها من إعادة الإعمار واستعادة الأمن والاستقرار وتنفيذ برنامج عاجل لترع سلاح الميليشيات وإعادة دمج أفرادها في مؤسسات الدولة الصومالية. ولا يسعني إلا أن نناشد المجتمع الدولي، وخاصة المجلس الموقر، أن يؤكد استعداده للمساهمة الفعالة لبرامج استعادة الأمن والاستقرار وإعادة بناء الصومال.

ما كان لهذه التطورات الإيجابية، سواء في السودان أو الصومال، أن تتم إلا بفعل تضافر جهود المجتمع الدولي والدور التريه للإيغاد وشركاء الإيغاد والحكومة الكينية. فالشكر والتقدير لهم ولكم يا سيادة الرئيس وأعضاء المجلس الموقر حتما على هذا الإنجاز الكبير.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد ساتو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام، كوفي عنان، على بيانه أمام المجلس يوم أمس عن الحالة في السودان. وأود أيضا أن أشكر الرئيس على مبادرته الخلاقة وحسن توقيتها لتنظيم هذه الجلسة الهامة.

في السنتين الماضيتين، زرت السودان خمس مرات بصفتي سفيرا معنيا بالصراعات ومسائل اللاجئين في أفريقيا. وآخر زيارة لي كانت في أيلول/سبتمبر عندما توجهت إلى دارفور وشرقي تشاد بصفتي عضوا في بعثة المانحين التابعة لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين، بقيادة المفوض السامي رود لوبرز. واللاجئون والمشردون داخلها الذين التقيتهم يأملون أملا وطيدا في العودة إلى ديارهم حالما تسمح الظروف بذلك. لكن المهم في ذلك الصدد ليس مساعدتهم على العودة فحسب، وإنما أيضا جعل عودتهم مستدامة، وهيئة بيئة تمكنهم أولا من توفير القوت لأنفسهم.

٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وقد أثمرت جهود هذه الآلية في تحسين الوضع الأمني الإنساني في دارفور عما كان عليه في السابق.

سادسا، إن معالجة الأزمة في دارفور يتطلب أولا، أن تمتثل الأطراف امتثالا تاما لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع في انجamina في نيسان/أبريل الماضي، وأن تلتزم بتنفيذ البروتوكولين الأمني والإنساني الموقعين مؤخرا في أبوجا، وأن يكون التنفيذ كاملا وبجس نية حتى تكون له نتائج السريعة في تحسين الظروف الإنسانية والأمنية في دارفور. كما أن معالجة الأزمة يتطلب ثانيا أن تتعاون الأطراف تعاونا إيجابيا مع جهود بعثة الاتحاد الأفريقي، وأن تعمل بكل عزم للتوصل إلى اتفاق حول المبادئ السياسية في الجولة القادمة من المفاوضات باعتبار ذلك يمهد الطريق أمام تسوية شاملة ونهائية للأزمة. ولا شك أن علاج الأزمة يتطلب ثالثا، دعم جهود الاتحاد الأفريقي من جانب المجتمع الدولي ماليا وفيما ولوجسيتها، كما أن الوضع الإنساني على الساحة في دارفور يحتم تقديم المزيد من الدعم والمنح لتأمين الاحتياجات الإنسانية للمتضررين من جراء هذه الأزمة. وأن الجامعة العربية لن تدخر جهدا في تقديم الدعم بمختلف أشكاله لجهود الاتحاد الأفريقي لمواصلة دورها على الصعيد الإنساني، كما أنها تؤكد استعدادها للمساهمة في إعادة الإعمار والبناء في دارفور من خلال ما تقدمه الدول الأعضاء وصناديق التمويل والاستثمار العربية.

وأخيرا، لا يمكنني أن أفوت هذه الفرصة والمجلس ينعقد في نيروبي من دون أن أؤكد أمام المجلس الموقر أيضا، وعلى صعيد قضية أخرى، أن الجامعة العربية تلتزم التزاما كاملا بالتعاون مع المجتمع الدولي خاصة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والإيغاد وشركاء الإيغاد والاتحاد الأوروبي ومع الرئيس الصومالي المنتخب ومؤسسات الدولة الصومالية الجاري تشكيلها وتقديم الدعم بمختلف أشكاله في مجال إعادة الإعمار، خاصة وأن قمة تونس العربية الأخيرة قررت

لأعمال العنف وحماية السكان المدنيين وتقديم تعاونها الكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، ترحب اليابان بالتوقيع على البروتوكولين بشأن تحسين الحالة الإنسانية وبشأن تعزيز الحالة الأمنية في دارفور. والأمر الأساسي هو أن تضاعف الأطراف جهودها لتحقيق التسوية السلمية للأزمة في دارفور. ويشكل تخفيف معاناة الشرائح الضعيفة للسكان، مثل اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، العنصر الرئيسي لاستجابة اليابان للأزمة في السودان، وهي الاستجابة التي تركز على تعزيز الأمن البشري. وبناء على هذا الشاغل حيال الأزمة الإنسانية ومن وجهة نظر الأمن البشري، أرسلت اليابان بعثة استقصائية إلى شرق تشاد في أيار/مايو الماضي.

وتعهد رئيس وزرائنا جونيشيرو كويزومي، في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا العام، بتقديم مساعدة إنسانية إلى دارفور بمبلغ ٢١ مليون دولار. وتصرفت اليابان على نحو عاجل للوفاء بذلك التعهد بتقديم مساعدة منتظمة للاجئين والأشخاص المشردين في السودان وشرق تشاد من خلال مختلف المنظمات الدولية، بما فيها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ولجنة الصليب الأحمر الدولية. وإضافة إلى ذلك، فقد وفرنا مساعدة عينية في شكل ٧٠٠ خيمة للاجئين السودانيين في تشاد استجابة لطلب قدمته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

ولا بد أن يواصل مجلس الأمن التكلم بصوت واحد في توجيه رسالة قوية إلى أطراف الصراع إذا أردنا أن نحقق السلام في السودان ونوطده. وسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد على أن اليابان، بالترافق مع أعضاء المجلس الآخرين في المجتمع الدولي، على استعداد لتقديم إسهام نشط في توطيد السلام والتنمية الاقتصادية في السودان.

ولا بد من إحراز تقدم في عملية السلام في السودان ككل. وأود أن أبحث ثلاث نقاط في ذلك الصدد.

أولا، تراقب اليابان باهتمام كبير التطورات التي تشهدها المحادثات الجارية هنا في نيروبي بغرض إبرام اتفاق سلام شامل في السودان. واليابان، بوصفها عضوا مقبلا في المجلس، عاقدة العزم على إنشاء عملية الأمم المتحدة لدعم السلام في السودان. وتحث اليابان الأطراف في الصراع بين الشمال والجنوب على وقف الحرب الأهلية فورا والسعي إلى تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة الإعمار. ويجدوننا أمل وطيء أن يتم التوصل إلى اتفاق سلام شامل بحلول نهاية هذا العام، على أبعد تقدير. ولهذا السبب، نرحب باتخاذ مجلس الأمن قراره اليوم.

ونحن ما فتئنا نؤيد، عن طريق مؤتمر طوكيو الدولي المعني بتنمية أفريقيا، أهمية ملكية البلدان الأفريقية والشراكة مع المجتمع الدولي لتعزيز تنمية أفريقيا. وفي هذا السياق، تقدر اليابان تقديرا عاليا المبادرات التي اتخذتها الهيئة الحكومية الدولية للتنمية في عملية نيفاشا للسلام فضلا عن المبادرات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي في مفاوضات أبوجا للسلام وفي إيفاده لبعثة رصد إلى السودان.

ثالثا، تولى اليابان أهمية لتقديم المساعدة بطريقة محكمة، في حالات ما بعد الصراع، خلال الانتقال من مرحلة المساعدة الإنسانية الطارئة إلى مرحلة المساعدة الإنمائية. وبغية تحقيق هذا الهدف، فإن الأمر الأساسي لطرفي الصراع هو أن يظهر التزامهما الحقيقي بتنمية السودان بالتوقيع على اتفاق السلام الشامل وتنفيذه بالفعل.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أتطرق بصورة موجزة إلى الحالة في دارفور. وبغية حل الأزمة الإنسانية المستمرة، لا بد أن تتمسك جميع الأطراف المشاركة في الصراع بالتزامها بإحلال الأمن عن طريق الوقف الفوري

إن الاتحاد الأوروبي على استعداد لمساعدة السودان في إعادة تعمير البلد وتنميته، على اعتبار أن الطرفين سيوقعان وينفذان اتفاق سلام شامل وسيفيان بجميع التزاماتهما، بما في ذلك الالتزامات بشأن دارفور. وفي إطار صندوق التنمية الأوروبي وحده، خصص مبلغ ٤٠٠ مليون يورو للسودان. وفي هذا الصدد، فإن الاتحاد الأوروبي سيتعاون أيضا بشكل وثيق مع الأمم المتحدة والمناخين الآخرين.

ولن ينهي إبرام اتفاق سلام شامل الصراع القديم بين الشمال والجنوب الذي كلف خسارة العديد جدا من الأرواح وألحق معاناة بشرية هائلة فحسب، ولكن يمكنه أيضا أن يوفر نهجا سياسيا للتصدي للأسباب الأساسية للصراعات المستمرة في السودان، بما في ذلك دارفور. ولا يمكن حل الأزمة في دارفور إلا من خلال تسوية سلمية تنصدي للأسباب الجذرية للصراع. وفي هذا الصدد، فإن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى التوقيع المبكر على إعلان المبادئ. كما أن الاتحاد الأوروبي رحب بالتوقيع على البروتوكولين الإنساني والأمني في أبوجا. بيد أن التقدم الذي أحرز على طولة المفاوضات لم ينعكس حتى الآن في تقدم ملموس على أرض الواقع. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي مع شعور كبير بالقلق أن الحالة في دارفور تدهورت تدهورا إضافيا في الأسابيع الأخيرة بسبب انتهاكات وقف إطلاق النار والهجمات المستمرة على المدنيين.

وتقع المسؤولية عن حماية السكان المدنيين في دارفور في المقام الأول على عاتق حكومة السودان. ويشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق لأن الحكومة لم تف بالعديد من التزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) و ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، وخاصة نزع أسلحة الجنجويد والجماعات المسلحة الأخرى، فضلا عن تقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة. وفي الوقت نفسه، فإن الجماعات

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل هولندا، أدريان كويجمانز، وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

السيد كويجمانز (هولندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إليه بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا، وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب، والبلدان المحتمل أن تنضم إلى الاتحاد، ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود، وبلدا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة أيسلندا والنرويج.

يشعر الاتحاد الأوروبي بالامتنان على إتاحة الفرصة له للمشاركة في هذه الجلسة لمجلس الأمن في نيروبي. وحقيقة أن الجلسة تعقد في المنطقة تشير بوضوح إلى التزام المجتمع الدولي بمساعدة شعب السودان على تحقيق السلام والاستقرار الدائمين. ويود الاتحاد الأوروبي أن يجيي كلا من الهيئة الحكومية الدولية للتنمية والاتحاد الأفريقي على جهودهما الدؤوبة التي تبذل، سياسيا وعلى أرض الواقع على حد سواء، بغية تحقيق السلام في السودان.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالقرار الذي اتخذته مجلس الأمن من فوره. ويشارك المجلس في مناقشة الحكومة السودانية والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان كلتيهما اختتام المناقشات بشأن المسائل المتعلقة على نحو عاجل، والإبرام السريع لاتفاق سلام شامل وتنفيذ هذا الاتفاق دونما تأخير. وفي هذا الصدد، فإن الاتحاد الأوروبي يرحب بالتوقيع على الإعلان المتعلق باختتام مفاوضات الهيئة الحكومية الدولية للتنمية بشأن السلام في السودان وبالالتزام الطرفين بالتوصل إلى اتفاق نهائي وشامل قبل نهاية هذا العام.

ولقد أسهم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إسهامات كبيرة في المساعدات الإنسانية، بلغت ما يزيد على ٣٢٠ مليون يورو في عام ٢٠٠٤.

وبما أن عدد الأشخاص المشردين داخليا ما زال يتزايد، فمن المطلوب تقديم عون إضافي. لذلك يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الاستجابة بسخاء للدعاءات الإضافية من أجل تقديم المساعدة من جانب الأمم المتحدة والوكالات الدولية الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل استراليا، السيد جورج آتكن، المفوض السامي لاستراليا لدى كينيا، وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

السيد آتكن (استراليا) (تكلم بالانكليزية): أشكر، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة المجلس حول الحالة في السودان. وإنه لمن دواعي الشرف أن أتكلم باسم نيوزيلندا وبلدي، استراليا.

لا تزال حكومتنا نيوزيلندا واستراليا تشعران بقلق بالغ من الصراعات المستمرة في السودان وتدهور الظروف الإنسانية وحقوق الإنسان في دارفور. ونحن نرحب بهذا الاجتماع الخاص لمجلس الأمن في نيروبي، ونحث المجلس على اتخاذ كل خطوة ممكنة لحل الصراعات في السودان، التي تركت آثارا رهيبية على الشعب في جميع أرجاء البلد.

وفيما يتعلق بالصراع بين الشمال والجنوب، فإننا نشي على جهود مجلس الأمن لدعم القرار العاجل لاتفاق السلام الشامل. وبعد ٢١ سنة من الحرب الأهلية، توفر المفاوضات الحالية فرصة حقيقية للتوصل إلى حل سياسي شامل للمشاكل في السودان. والصراع المدمر في دارفور برهان ساطع على مخاطر استمرار انعدام الاستقرار، وليس هناك وقت لتضييعه. إننا نشعر بارتياح كبير لتوقيع مذكرة

المتمردة أسهمت، بزيادة هجماتها، في تصعيد انعدام الأمن والمعاناة البشرية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي ممارسة الضغط على كلا الطرفين وسيتخذ تدابير مناسبة، كما تنص عليه المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة، إذا لم يتم إحراز تقدم ملموس في هذا الصدد.

ويناشد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى كلا الجانبين التمسك الصارم باتفاق وقف إطلاق النار، ويدين بشدة الهجمات على المدنيين، وخاصة حالات الاغتصاب المستمرة، ويؤكد من جديد على أن المسؤولين سيخضعون للمساءلة حيال انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بغية إنهاء الإفلات من العقاب. ويشارك الاتحاد الأوروبي مجلس الأمن في مناقشة جميع الأطراف التعاون مع لجنة الأمم المتحدة للتحقيق.

إن الاتحاد الأوروبي على استعداد لمساعدة حكومة السودان على التصدي للتحديات التي ستواجهها في تنفيذ التزاماتها. ونرحب بموافقة الحكومة على التوسيع السريع لبعثة الاتحاد الأفريقي، التي يسهلها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالمساهمة بأكثر من ١٠٠ مليون يورو، بالإضافة إلى مساهمة مبكرة قاربت ١٨ مليون يورو حينما بدأت العملية لأول مرة.

والأمر الأساسي هو أن تتلقى البعثة الأفريقية في السودان أيضا جميع الدعم اللازم لضمان نشرها السريع والكامل وتشغيلها الفعال. وتمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، الذي طلب فيه من البعثة المتقدمة للأمم المتحدة في السودان أن تعتمد تخطيطا للطوارئ في عملها، فإن الاتحاد الأوروبي يرحب بالمزيد من التعاون وتبادل التجارب والخبرة بين البعثة المتقدمة للأمم المتحدة والبعثة الأفريقية في السودان.

ويساهم بلدانا في الجهود الدولية لحل الأزمة في السودان عن طريق تقديم تمويل كبير لعمليات الأمم المتحدة، وتقديم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي والمساعدة الإنسانية لضحايا الصراع. ونحیی الاتحاد الأفريقي على دوره الاستباقي في حل الأزمة في دارفور، ونرحب بقرار إرسال بعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأفريقي إلى دارفور. وعلى المجتمع الدولي أن يبذل كل جهد لكفالة نجاح بعثة الاتحاد الأفريقي إلى دارفور. وقد عرضت حكومتانا تقديم مساندهما التامة لتلك البعثة.

وستواصل حكومتا نيوزيلندا وأستراليا دعم الجهود المبذولة للتوصل إلى حلول دائمة للأزمات المتعددة في السودان. وإن العمل الدولي المستدام والمتسق وحده هو الذي سينهي تلك الصراعات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

التفاهم هذا الصباح لإبرام تسوية نهائية في نهاية هذا العام، ونحث المجلس على مواصلة الضغط على كل الأطراف في هذه المرحلة الحرجة.

إن بلدنا قلقان بشدة حيال التقارير التي تفيد بأن الحالة في دارفور تزداد تدهورا. ونشعر بالجزع من تقارير ارتكاب فظائع شنيعة ضد السكان المدنيين لدارفور في الأشهر الأخيرة. واسمحو لي أن أكون صريحا بأننا ننتظر من كل أطراف الصراع أن تمنع على الفور شن المزيد من الهجمات على المدنيين.

وإننا نرحب بالاتفاق على البروتوكولات الإنسانية والأمنية التي تم التوصل إليها بين حكومة السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وحركة العدالة والمساواة، وندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها من دون تأخير. ويجب على الأطراف ألا يراودها أي شك بشأن الجدية التي يرى المجلس بها الحالة في دارفور، ويجب عليها أن تستجيب بسرعة وبطريقة ملموسة.